فلسطين اليوم

العدد الخامس والثلاثون - 2016

ملف خاص

النهب الإسرائيلي للموارد المائية الفلسطينية بين الماضي والحاضر

الموارد المائية الفلسطينية والشرعية الدولية

تاريخياً اعتبرت المياه من أهم العناصر الأساسية لاستمرار الحياة على سطح الأرض، ولعبت مصادر المياه الطبيعية دوراً أساسياً في تشكيل جغرافيا التطور البشري، فلقد شكلت المياه في مسيرة الإنسانية عاملاً مهماً في ظهور الحضارات وتقدمها، لما يشكله الماء من حالة استقطاب للأفراد وللجماعات مهدت لإقامة المجتمع وإرساء وإيجاد اللبنة الأولى لقيامه ولم تتوقف حاجة الإنسان للمياه عند حدود الاستخدام الشخصي بما يمثله من حجر الزاوية مع الهواء في بقاء الحياة ولا عند أهمية الاستقطاب والتجمع بل تعدته لتشمل كل مجالات الحياة في النقل والزراعة والصناعة وتربية الحيوانات وغيرها وبقدر ما تشكله المياه من نقاط التقاء وتواصل بين المجتمعات والحضارات كانت هناك أيضاً حواجز طبيعية حافظت على بناء الحضارة لمجتمعات عديدة من تأثير العوامل الخارجية المدمرة أو منعت وجمدت مجتمعات أخرى بدائية.

وفي كثير من مناطق العالم وخاصة منطقة الشرق الأوسط أصبحت المياه والصراع على موارد المياه مصدر تهديد بالغ الخطورة يطرح تحدياً جديداً على الإرادة الإقليمية والدولية ويستدعي توفير الحلول العادلة والعاجلة على أسس من مبادئ وقوانين الشرعية الدولية.

اليوم وفلسطين الدولة تنضم إلى الأمم المتحدة كعضو مراقب وتمارس حقها في الانضمام للمنظمات والمواثيق الدولية مؤكدة التزامها بقواعد القانون والشرعية الدولية ومطالبتها الدائمة - كحق لها - في تطبيق مجموعة القوانين والمواثيق الدولية على الأراضي الفلسطينية المحتلة الأمر الذي ينطبق على الأراضي العربية المحتلة جميعها ومن بين تلك القواعد والمبادئ تلك المتعلقة بالموارد الطبيعية والمائية وخاصة عند انضمام دولة فلسطين للاتفاقيات الدولية الخاصة بهذا الموضوع وإذ تتفاقم أزمة المياه بفلسطين للأسباب المتعلقة أولاً بالنهب الإسرائيلي لموارد المياه حيث تسيطر إسرائيل على معظم مصادر المياه تاركة القليل منها للفلسطينيين، حيث انخفضت حصة الفرد من المياه في قطاع غزة والضفة الغربية إلى أقل من 15 لترا في اليوم للشرب ولكافة الاستعمالات، مقارنة بأكثر من 240 لترا للفرد الإسرائيلي، وحيث تختص جامعة الدول العربية اليوم مؤتمر المياه العربية تحت الاحتلال فإن قواعد القانون الدولي تؤكد على حرمة سرقة الموارد الطبيعية بشكلٍ عام، وتؤكد أن للشعب الفلسطيني الحق الكامل في السيادة الدائمة على موارده الطبيعية، وذلك وفق القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ممثلةً في قرارات الأمم المتحدة، إلا أن إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، تمعن في سياساتها وممارساتها التي تستهدف الاستيلاء على مقدّرات الشعب الفلسطيني بما فيها موارده الطبيعية وخاصةً مصادر المياه، في تحد صارخ لإرادة وقرارات المجتمع الدولي .

فعلى المستوى الدولي أقرّت الأمم المتحدة قراراتٍ عديدة في هذا الشأن منها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 13/11/2015 الذي اعتمدته اللجنة الثانية المعنية بالمسائل الاقتصادية والمالية بعنوان "السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل، على مواردهم الطبيعية"، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 34/136 لسنة 1979 وقرار رقم 3175 لسنة 1973، وقرار رقم 3336 لسنة 1974 وقرار رقم 3516 لسنة 1977 وقرار رقم 32/19 لسنة 1977 وقرار رقم 35/110 لسنة 1980، وتُعيد جميعها التأكيد على حقوق شعب الفلسطيني في موارده الطبيعية وحقوقه غير القابلة للتصرف بما فيها الأرض والمياه، ويعترف بحقه في المطالبة بالتعويض نتيجة لاستغلال موارده الطبيعية وإتلافها أو ضياعها أو استنفادها أو تعريضها للخطر بأي شكل من الأشكال بسبب التدابير غير المشروعة التي تتخذها إسرائيل، (السلطة القائمة بالاحتلال، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وتُطالب القرارات إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بأن تتقيّد تقيّدا دقيقاً بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وألا تستغل الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أو إتلافها أو التسبّب في ضياعها أو استنفادها أو تعريضها للخطر.

هذا بالإضافة إلى مطالبة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بالتوقف عن تدمير الهياكل الأساسية الحيوية للشعب الفلسطيني، من خلال بناء المستوطنات وتشييد الجدار، ما يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وفتوى محكمة العدل الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، كما يطالب القرار إسرائيل بالكف عن اتخاذ أية إجراءات تضر بالبيئة، بما في ذلك إلقاء النفايات بجميع أنواعها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وتكمن أهمية هذه القرارات في مُطالبتها لجميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة والمؤسسات التجارية وجميع المؤسسات الأخرى إلى عدم الاعتراف أو التعاون بأي شكل من الأشكال في أي من التدابير التي تتخذها إسرائيل (القوة القائمة

فلسطين in month

مجلة شهرية تصدر عن
قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة
(جامعة الدول العربية)

رئيس التحرير
الدكتور سعيد أبو علي

مدير التحرير
دعاء الشريف

إخراج فني
محمد المتولي

للمقترحات و الآراء
02-25777217
manager@palestine-inmonth.com

موقع مجلة فلسطين في شهر
palestine-inmonth.com

صفحة مجلة فلسطين في شهر
https://www.facebook.com/
palestineinmonth

طباعة وتنفيذ مطبعة
جامعة الدول العربية
المعادى

بالاحتلال) لاستغلال الموارد الوطنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والأراضي العربية الأخرى أو لإحداث أي تغييرات في التركيبة الديمغرافية وطابع وشكل من أشكال استخدام مواردها الطبيعية.

إن هذه القرارات تحمل المجتمع الدولي مسؤولية التصدي للاستهتار الإسرائيلي بالقانون الدولي وتماديها في استنزاف الموارد الفلسطينية خاصةً الطبيعية منها، وهو الأمر الذي يرتب نوعين من التعويض يستحقهما الشعب الفلسطيني على استنزاف ثرواته فهناك تعويضات محاسبية واقتصادية، وهناك تعويضات عن الخسائر النفسية والاجتماعية التي لا تقدر بثمن.

وعلى المستوى العربي وحيث يشكل هذا الموضوع بنداً دائماً في جدول أعمال مجالس الجامعة العربية المتتالية على مختلف المستويات تدين قرارات جامعة الدول العربية مواصلة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) مصادرتها للموارد المائية في الأراضي العربية المُحتلة (فلسطين والجولان العربي السوري المحتل وجنوب لبنان)، واستمرارها في استغلالها واستنزافها وتحويل مسارها بالقوة، وبناء المشاريع لنهبها وسرقتها مما يشكل تهديداً للأمن المائي العربي وللأمن القومي العربي أيضاً، كما تندد قرارات مجلس جامعة الدول العربية على كافة المستويات وخاصةً مستوى القمة بالإجراءات غير القانونية وغير الشرعية والتي تمثل انتهاكاً خطيراً لقواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية التي تكفل مبدأ السيادة الدائمة للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي على مواردها الطبيعية بما فيها الأراضي والمياه، وتدعو أيضاً قرارات الجامعة العربية الدول العربية لتكثيف تحركاتها لدى المجتمع الدولي ودعوته لتحمّل مسئولياته لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية تجاه ما ترتكبه اسرائيل من انتهاكات وتعديات في هذا الجمال، كما تُطالب المجتمع الدولي وخاصة الأمم المتحدة (الجمعية العامة، مجلس الأمن وكافة المنظمات ذات الصلة) بإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لالزام اسرائيل بوقف نهبها وسرقتها للمياه العربية واستمرارها في استغلال الموارد المائية في الأراضي العربية المحتلة والتسبب في استنفاذها وتعريضها للخطر. كما تدين القرارات قيام اسرائيل بتصريف المياه العادمة والسامة من المستوطنات المقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تؤدي لتلويث المياه الفلسطينية والإضرار البالغ على البيئة أيضاً، كما تدعو الإعلام العربي لتسليط الضوء على عدوان اسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) على الموارد الطبيعية في الأراضي العربية المحتلة، كما أن قطاع غزة يتعرض لأبشع صور استنزاف اسرائيل للموارد الطبيعية إذ أن 97% من مياه الخزان الجوفي الساحلي أصبحت غير صالحة للاستخدام الآدمي بسبب تداخل مياه البحر وتسرب مياه الصرف الصحي. (قرار المستوى الوزاري الدورة العادية 145 بتاريخ 10-11/3/2016 رقم 7998، وقرار المجلس الوزاري رقم 7927 في الدورة العادية رقم 144.

وفي نهاية المطاف، فقد آن أوان انفاذ قواعد القانون الدولي لتحقيق العدل والاستقرار بإرادة دولية جادة قبل فوات الأوان لأن القضية باختصار تجاوزت مرحلة كونها حقوق لا يمكن المساومة عليها فلسطينياً وعربياً إلى كونها مسألة حيوية مرتبطة بالوجود والحياة وأصبحت قضية أمن قومي عربي وهذا هو التحدي الحقيقي.

د. سعيد أبو علي
الأمين العام المساعد لقطاع فلسطين
والأراضي العربية المحتلة
جامعة الدول العربية

صـ 4 مصادر المياه في فلسطين التاريخية
صـ 10 أطماع الحركة الصهيونية في مياه فلسطين التاريخية
صـ 15 مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة
صـ 26 المخطط الإسرائيلي للسيطرة على مياه الضفة الغربية وقطاع غزة
صـ 30 إسرائيل وسرقة ينابيع المياه الفلسطينية
صـ 35 الأضرار الناجمة عن أزمة المياه في فلسطين
صـ 38 الحق بالمياه في القانون الدولي
صـ 39 حرب المياه
صـ 40 أسباب مباشرة للحروب
صـ 41 "سلطات الاحتلال الاسرائيلي لا تلتزم بالاتفاقات المجحفة بالحقوق المائية الفلسطينية بموجب اوسلو" شهادة البنك الدولي
صـ 43 المصادر والمراجع
صـ 44 حكاية صورة - إسرائيل تحول وادي قانا الفلسطيني شمال غرب الضفة لمَعلم سياحي

دراسة وتحليل
د/ سعيد أبو علي - دعاء الشريف

النهب الاسرائيلي للموارد المائية الفلسطينية بين الماضي والحاضر

مقدمة

على أنقاض الشعب الفلسطيني بالاستيلاء على أرضه وموارده وتهجير أبنائه من مدنهم وقراهم يعد نكبة عام 1948، قام الكيان الإسرائيلي على أكثر من 70% من جغرافية فلسطين التاريخية.. لتبدأ رحلة صراع مازالت متواصلة منذ اكثر من سبعين عاما يتمسك فيها الشعب الفلسطيني مدعوما بالشرعية وبالقانون والمواثيق الدولية بحقوقه الوطنية الثابتة في أرضه وموارده وفي العودة إليها وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، مادأ يده لتحقيق السلام والأمن والاستقرار.

السلام العادل الذي يلبي تلك الحقوق الوطنية ويمكنه من ممارسة حريته واستقلاله وسيادته على تراب وطنه وموارده على قدم المساواة مع شعوب ودول المنطقة. فيما يواصل الكيان الإسرائيلي حربه على الوجود الفلسطيني وعلى الحقوق والموارد، واحتلال الأراضي الفلسطينية ومصادرتها ونهب لثرواتها ومواردها.

إلى جانب تنفيذ مخططاته الاستيطانية لتغيير هويتها وديمغرافيتها وتهويدها من خلال زرعها بالاستيطان والمستوطنين وبفرض الأمر الواقع الجديد بحيث أصبح عدد المستوطنين بالأراضي الفلسطينية والقدس يتجاوز اليوم اكثر من سبعمائة الف مستوطن ثلثهم بالقدس وضواحيها وبقيتهم في أرجاء الضفة الغربية من الشمال إلى الجنوب.

وفي مناطق استراتيجية تحول دون تواصل طبيعي بين المدن والقرى والتجمعات السكانية الفلسطينية، وتتركز في مناطق خزانات المياه الجوفية بمساحه لا تقل عن ستين بالمائة من مساحة الضفة الغربية وهي المناطق المصنفة (c) حيث الأراضي الزراعية والثروات الطبيعية بما فيها مصادر المياه الواقعة تحت سيطرة سلطات الاحتلال نهبا وتحكما يشير يؤشر إلى الطبيعة العنصرية للاحتلال البغيض بنظرة سريعة إلى التفاوت الكبير لكمية وطبيعة الحصص المائية للمواطنين الفلسطينيين أصحاب الأرض وثرواتها ومواردها بما فيها المائية مع المستوطنين المستعمرين بحماية جيش الاحتلال حين بلغت هذه النسبة 15 لتر للمواطن الفلسطيني يوميا كأحد أقصى لكافة الاستخدامات مقابل 240 لتر لكل مستوطن.

أما أصل هذه الحكاية فله جذور مع بداية الصراع تتناوله **مجلة فلسطين في شهر** في محتويات هذا العدد الخاص.

مصادر المياه في فلسطين التاريخية

تتكون مصادر المياه في فلسطين التاريخية من مصدرين أساسيين هما المياه السطحية مثل الأنهار والأودية المائية والمياه الجوفية والينابيع، هذه المصادر بدورها تتشكل بسبب تساقط الأمطار على السلاسل الجبيلة في فلسطين، حيث تعتبر الأمطار المُغذّي الرئيسي لهذين المصدرين.

وتتنوع المياه السطحية والجوفية في فلسطين من حيث المصدر، فهناك العديد من المصادر المائية التي تستمد مياهها خارج فلسطين التاريخية أي من الأقطار العربية المجاورة كالأردن ولبنان وسوريا حيث تستغل هذه الدول جزءا من هذه المصادر، إلا أن الجزء الأكبر من المياه يتم استغلاله من قبل الاحتلال الإسرائيلي منذ أكثر من 73 عاما.

وأهم مصادر المياه في فلسطين التاريخية: المصادر السطحية، ومصادر المياه الجوفية.

أولا: المصادر السطحية

تتركز المصادر المائية السطحية في فلسطين التاريخية في الأجزاءالشمالية

والوسطى من فلسطين وتقل بشكل تدريجي كلما اتجهنا نحو الجنوب، أما التصريف المائي لهذه المصادر في ثلاثة اتجاهات أساسية:

- اتجاه نحو البحر الأبيض المتوسط.
- اتجاه نحو وادي الأردن والبحر الميت.
- اتجاه نحو وادي عربة وخليج العقبة وفي اتجاهات أخرى.

وأهم مصادر المياه السطحية في فلسطين التاريخية هي نهر الأردن وروافده وبحيرة طبرية وبحيرة الحولة ومجاري الأوديه الرئيسة.

1. نهر الأردن وروافده

تم استكشاف مجرى نهر الأردن في عام 1847-1848 م عندما قاد الملازم ويليام فرانسيس لينش التابع للبحرية الأمريكية، بعثة تتألف من 16 فردًا لاستكشاف البحر الميت ومجرى نهر الأردن حتى مصدره بموافقة وزير البحرية جون مايسون ودعم المكتب الهيدروغرافي البحري الأمريكي.

ولم تكن للولايات المتحدة مخططات رسمية حول الأراضي في الشرق الأوسط ولكن لينش شخصيا وجد أن الأرض المقدسة مهيأة للاستعمار والتجارة. إثر عودته، نشر لينش التقارير عن البعثة وألقى محاضرات حول الاحتمالات التي طرحتها مواصلة الاستكشاف.

يعتبر نهر الأردن أحد أهم الأنهار العربية المشتركة في منطقة الشرق الأوسط والذي تتدفق مياهه منذ آلاف السنين حيث ترجع أهمية هذا النهر ليس بسبب طبيعته الجغرافية وإنما بسبب البعد التاريخي والديني الذي لعبه على مر السنين.

فنهر الأردن يشكل المصدر الوحيد الدائم للمياه السطحية في الضفة الغربية وفلسطين بشكل عام ويشكل نهر الأردن كما هو معروف الحدود الشرقية للضفة

خريطة لنهر الأردن والبحر الميت: ومسار المجموعة تحت قيادة الملازم و.ف. لينش، القوات البحرية للولايات المتحدة، كانت هذه الخريطة وسط العديد من الخرائط التي نُشرت بناء على نتائج لينش وفريقه

الغربية مع الأردن، يبلغ طول هذا النهر بشكل خط مستقيم حوالى (140 كم) بينما يبلغ طوله الحقيقي بتعرجاته المختلفه حوالي (350 كم)، في حين تبلغ المساحه الاجمالية لحوضه حوالي (43500 كم^2) يقع منها (12000 كم^2) في فلسطين والباقي في كل من لبنان وسوريا والأردن.

ويتميز نهر الأردن بكثرة روافده التي تغذي مجراه سواء العلوي أو السفلي ومن أهمها:

- نهر الحاصباني: الذي ينبع من هضبة الجولان في جنوب لبنان، ويقدر معدل تصريفه السنوي 157 مليون متر مكعب.
- نهر الدان: يعتبر من اهم واكبر

روافد نهر الاردن وينبع من سفوح جبل الشيخ في الأراضي، ويقدر معدل تصريفه السنوي بحوالي 257 مليون متر مكعب، وهي تعادل 50% من مجموع المياه التي تصب في نهر الأردن.

- نهر بانياس الذي ينبع من سوريا، ويقدر معدل تصريفه السنوي بحوالي 140 مليون متر مكعب.

تاريخيا كانت كمية المياه المتدفقة من نهر الأردن والواصلة إلى البحر الميت تقدر بحوالي 1400 مليون متر مكعب سنويا، إلا أن هذه الكمية انخفضت بشكل دراماتيكي خلال الستة عقود الماضية لتصبح حوالي 30 مليون متر مكعب سنويا.

ويشكل نهر الأردن المصدر الوحيد الدائم للمياه السطحية في الضفة الغربية وفلسطين بشكل عام وتتدفق مياهه من أقصى الشمال وعلى ارتفاع 2200 متر فوق منسوب سطح البحر وصولا إلى البحر الميت على ارتفاع يقدر بحوالي 350 مترا تحت مستوى سطح البحر.

2. بحيرة طبرية

تعتبر بحيرة طبرية الجسم المائي الذي يفصل المجرى العلوي والسفلي لنهر الأردن عن بعضهما البعض، وكذلك الخزان المائي السطحي الرئيسي في حوض الأردن.
تبلغ مساحة بحيرة طبرية حوالي 169 كلم2 مربع وسعتها المائية حوالي 4.3 مليار متر مكعب في أعلى مستوياتها وهو ما تسميه إسرائيل الخط العالي ويقع على ارتفاع 208 أمتار عن سطح البحر، أما في أدنى مستوياتها عند الخط الأحمر الذي يقع على ارتفاع 213 مترا عن سطح البحر، في هذه الحال تبلغ سعة البحيرة 3.6 مليار متر مكعب.

تتجدد الثروة المائية في البحيرة من المصادر الجولانية التي تصب فيها وأهمها نهر الأردن الأعلى الذي يصب في البحيرة من الطرف الشمالي حاملا إليها ما يقارب 844 مليون متر مكعب سنويا.
كما يصب في البحيرة ما يعادل 65 مليون متر مكعب سنويا من الينابيع الواقعة بمجال حوضها وهناك أيضا 65 مليون متر مكعب أخرى سنويا من الأمطار التي تسقط على البحيرة بالإضافة إلى 70 مليون متر مكعب سنويا من السيول.
الحوض الأوسط لنهر الأردن يشمل أساسا بحيرة طبرية ونحو 3 كلم من مجرى النهر الخارج منها حتى لقائه

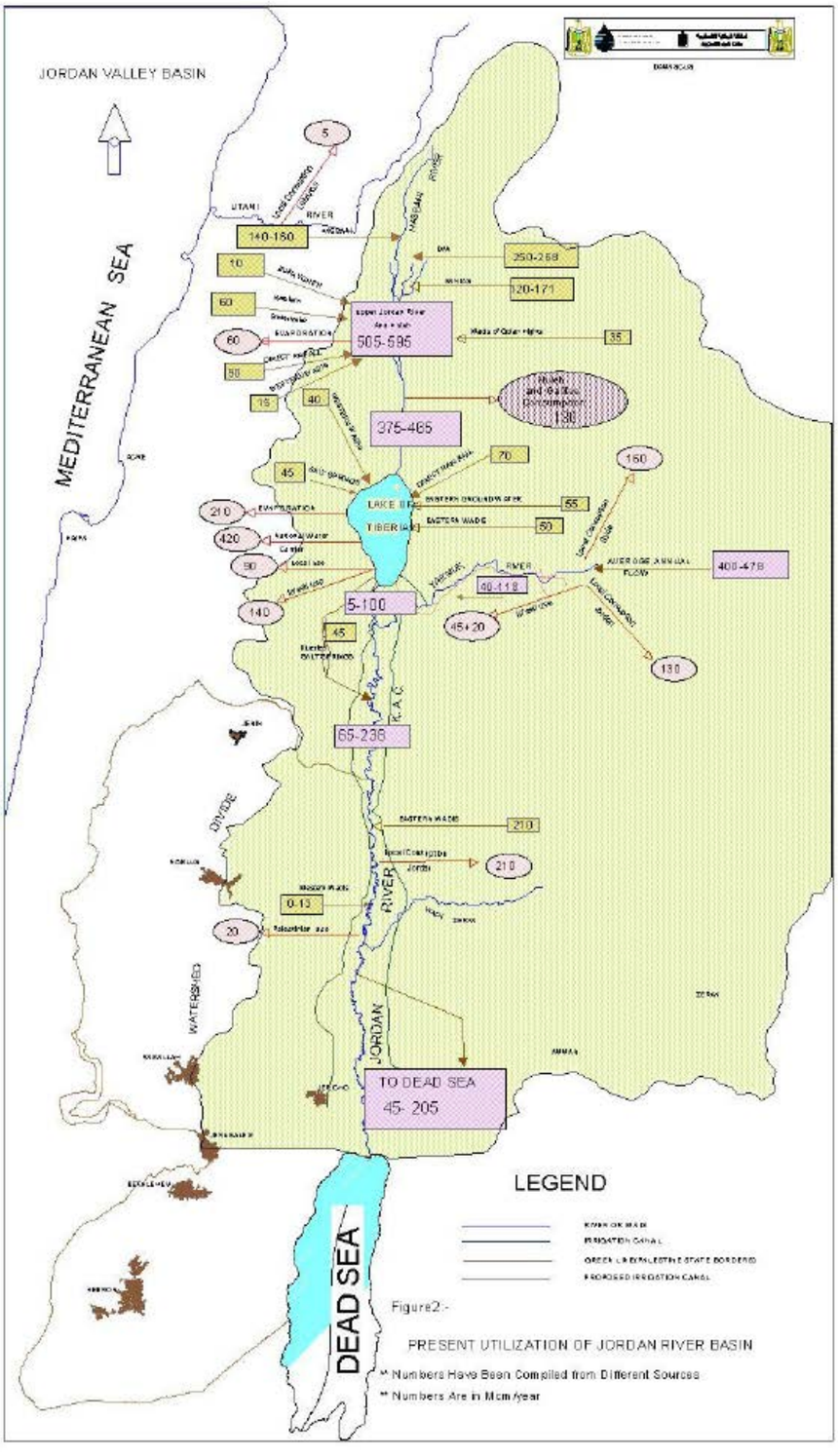

الموازنة المائية لنهر الأردن واستخدامها من قبل الدول المشتركة في حوض نهر الأردن

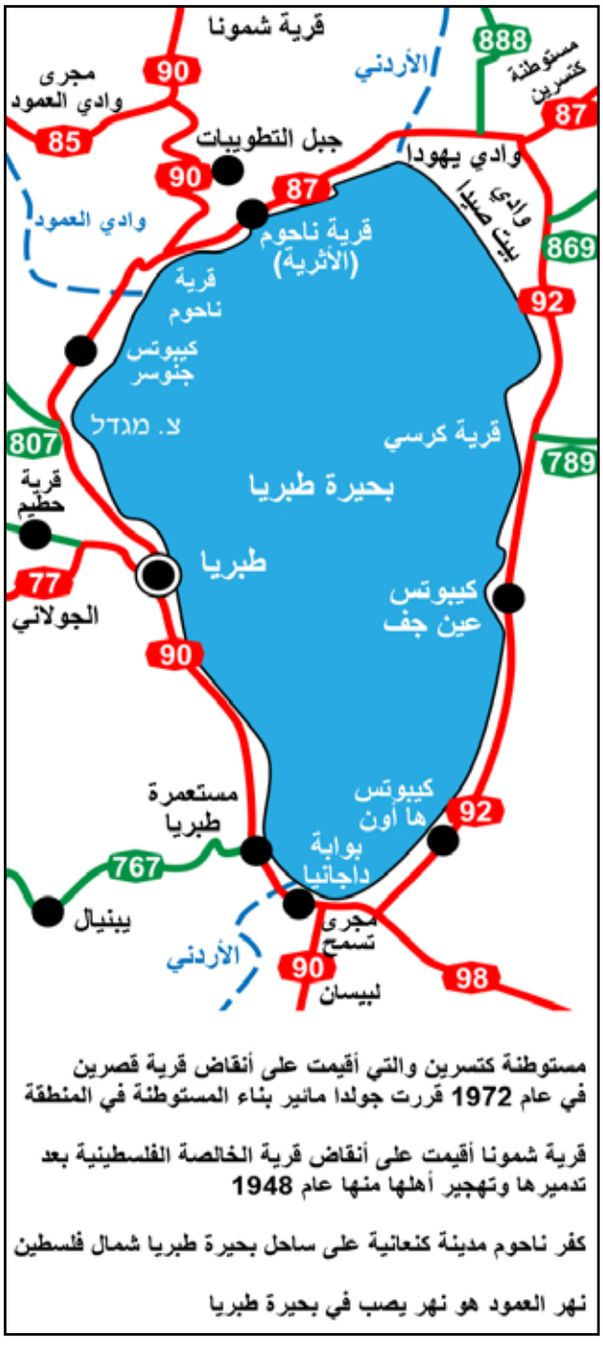

مستوطنة كتسرين والتي أقيمت على أنقاض قرية قصرين في عام 1972 قررت جولدا مائير بناء المستوطنة في المنطقة

قرية شمونا أقيمت على أنقاض قرية الخالصة الفلسطينية بعد تدميرها وتهجير أهلها منها عام 1948

كفر ناحوم مدينة كنعانية على ساحل بحيرة طبريا شمال فلسطين

نهر العمود هو نهر يصب في بحيرة طبريا

مفة كللית של אזור הכנרת - כבישים، צמתים، ישובים בולטים ומספר אתרים בעלי עניין.
خريطة عامة لمنطقة البحيرة توضح - الطرق والتقاطعات، والمستوطنات البارزة والعديد من المواقع ذات الأهمية.

بنهر اليرموك الجولاني والذي يعتبر من أهم المصادر المائية لهضبة الجولان، ويغذي نهر الأردن بحوالي 480 مليون متر مكعب سنويا.

أما الحوض الأدنى لنهر الأردن فيشمل 200 كلم من مجرى النهر ويبدأ من نقطة التقائه بنهر اليرموك وينتهي بمصبه في البحر الميت.

يتلقى هذا الحوض القسم الاعظم من مياهه من نهر اليرموك الذي يغذيه بحوالي 475 مليون متر مكعب سنويا والذي تقع أهم ينابيعه في الجولان المحتل، ويبلغ طوله 130 كلم منها 47 كلم في الأراضي السورية ويشكل جزءا منه الحدود السورية الأردنية.

يحدد تقرير للأمم المتحدة حول نهر الأردن وروافده بأن مجموع ما يصل إلى نهر الأردن من جميع روافده وبالإضافة إلى مياه بحيرة طبرية 1250 مليون متر مكعب سنويا تصب في البحر الميت.

رغم أن مياه بحيرة طبرية تميل إلى الملوحة إلا أنها تستخدم بشكل واسع في مشاريع كثيرة وفي مناطق مختلفة أهمها مشروع نقل 450 مليون متر مكعب إلى صحراء النقب جنوبي إسرائيل وتحتوي مياه بحيرة طبرية على نسبة عالية من الأملاح وذلك نظرا إلى وجود العديد من الينابيع المالحة في قاع وعلى جوانب البحيرة ويتحكم الاحتلال الإسرائيلي بمياه هذه البحيرة عن طريق بوابة رئيسة عند الطرف الجنوبي للبحيرة تعرف باسم بوابه "داجانيا".

תאואים (ג'מוסים) באגם החולה 1923
بحيرة الحولة 1923

3. بحيرة الحولة

كانت بحيرة صغيرة في قضاء صفد فلسطين ومحاطة بمستنقعات ،تقع شمال بحيرة طبرية، على مسار نهر الأردن.

خطت البحيرة مساحة 14 كم مربع، أما المستنقعات حولها فامتدت على مساحة 60 كم مربع تقريباً وكان عمق البحيرة الأقصى 6 أمتار وقد قامت إسرائيل بتجفيف بحيرة الحولة بدءاً من أبريل 1951 وحتى 30 أكتوبر 1957، وتحويلها إلى أراض زراعية، أما نجاح المشروع فكان محدوداً، إذ ألحق تجفيف البحيرة أضراراً ملموسة في البيئة، بينما كانت أرباح المزارعين من الأراضي الجديدة قليلة.
مع تقدم المشروع، 3 سنوات بعد بداياته، كثرت الانتقادات ضده، حيث تجمع المحتجون في منظمة جماهيرية أنشأوها آنذاك - "الجمعية الإسرائيلية لحماية الطبيعة"، التي ما زالت من أكبر المنظمات الجماهيرية في إسرائيل.
مع أن المحاولات لوقف المشروع فشلت، أقنعت الجمعية الحكومة الإسرائيلية بالحفاظ على 3.2 كم مربع من مساحة البحيرة كمحمية طبيعية.

في التسعينات، بعد أن يئس أغلبية المزارعين من إمكانية استغلال أراضي الحولة، بدأ مشروع إعادة إغراق بعض الأراضي في محاولة لاستعادة بعض التحف الطبيعية التي تميز بها المكان قبل تجفيف البحيرة.

4. الأودية والسيول

وهي مجموعة من الأودية والتي غالبا ما تكون موسمية وتستمد مياهها من السفوح الشمالية والغربية وتتجه مياهها نحو الشرق والغرب بشكل أساسي.
يقدر عدد الأحواض السطحية الرئيسية لهذه الأودية بأكثر من 30 حوضا بينما تقدر كمية المياه المتدفقة في هذه الأحواض السطحية بحوالي 400 مليون متر مكعب سنويا.

ثانيا: مصادر المياه الجوفية

هي المورد الرئيسي للمياه في فلسطين ومصدرها مياه الأمطار، فهي عبارة عن الكميات المتسربة من مياه الأمطار إلى التكوينات الجيولوجية في باطن الأرض وتقدر نسبة مياه الأمطار المتسربة بحوالي 30% من إجمالي الأمطار الساقطة ويتم الاستفادة من المياه الجوفية عن طريق الآبار الإرتوازية أو عن طريق الينابيع الطبيعية وتقدر كمية المياه العذبة والمتجددة في الخزان الجوفي بحوالي 950 - 1000 مليون متر مكعب، وهو ما يعادل 55% من المياه العذبة في فلسطين.

الأحواض الجوفية المائية الرئيسية في فلسطين التاريخية

حيث تم تقسيم هذا التواجد ضمن عدة أحواض مائية جوفية رئيسية مقسمة من الشمال الى الجنوب كالتالي:

1. حوض بحيرة طبرية:

وهو الحوض الممتد من شمال مدينة جنين وحتي بحيرة طبرية والجولان شمالاً ويتكون من عدة خزانات جوفية تعود بعمرها الى حقبة الأيوسين والنيوجين والسينومانيان والكريتاسي. هذا الحوض يستغل بالكامل من قبل الاسرائيليين فقط وتبلغ الطاقة الانتاجية لهذا الحوض بحوالي -510 528 مليون متر مكعب سنوياً وذلك عن طريق الابار والينابيع الموجودة في هذا الحوض.

2. حوض الجليل الغربي:

وهو الحوض الممتد من العفولة جنوباً وحتى الحدود اللبنانيه شمالاً، ويتكون من عدة خزانات جوفية تعود بعمرها الى حقبة البليستوسين والأيوسين والنيوجين والسينومانيان. هذا الحوض يستغل بالكامل من قبل الاسرائيليين فقط. وتبلغ الطاقة الانتاجية لهذا الحوض بحوالي 122 مليون متر مكعب سنوياً وذلك عن طريق الابار والينابيع الموجودة في هذا الحوض.

3. حوض الكرمل:

يقع هذا الحوض في أقصى الشمال الغربي من فلسطين حيث يمتد أسفل جبال الكرمل، ويتكون من عدة خزانات جوفية تعود بعمرها الى حقبة البليستوسين. هذا الحوض يستغل بالكامل من قبل الاسرائيليين فقط. وتبلغ الطاقة الانتاجية لهذا الحوض بحوالي 40 مليون متر مكعب سنوياً وذلك عن طريق الابار والينابيع الموجودة في هذا الحوض.

4. الحوض الشمال الشرقي:

يعتبر أحد أهم الأحواض المائية المشتركة ما بين الفلسطينيين والاسرائيليين والذي يقع في شمال الضفة الغربية حيث

يتكون هذا الحوض من عدة خزانات جوفية تعود بعمرها الى حقبة الأيوسين والسينومانيان. تبلغ حصة الفلسطينيين من هذا الحوض حسب اتفاقية اوسلو حوالي 42 مليون متر مكعب لكن الفلسطينيون يستخدمون جزء بسيط منه (حوالي 18-16 مليون متر مكعب) بينما يستغل الاسرائيليين الجزء الأكبر منه (حوالي 110 مليون متر مكعب سنوياً).

5. الحوض الشرقي:

يعتبر الحوض الشرقي أيضاً أحد أهم الأحواض المائية الجوفية والذي يمتد على طول النصف الشرقي من الضفة الغربية حيث يستغل الفلسطينيون 40% منه بينما يستغل الاسرائيليون 60% منه منذ عام 1967 على الرغم من أن هذا الحوض يعتبر حوض فلسطيني بالمطلق نظراً لامتداده داخل حدود الضفة الغربية.

ويتكون هذا الحوض من عدة خزانات جوفية تعود بعمرها الى حقبة البليستوسين والأيوسين والسينومانيان.

6. الحوض الغربي:

يعتبر الحوض الغربي أحد أهم الأحواض المائية المشتركة ما بين الفلسطينيين والاسرائيليين والذي يقع في النصف الغربي من الضفة الغربية ويمتد حتى جنوب فلسطين ويعتبر من أهم وأكبر الحواض المائية في فلسطين. يستغل الفلسطينيون 6% منه فقط بينما يستغل الاسرائيليون 94% منه.

يتكون هذا الحوض من عدة خزانات جوفية تعود بعمرها الى حقبة العلوي والسفلي، حيث تقدر الطاقة الانتاجية له بحوالي 500-365 مليون متر مكعب سنوياً.

7. الحوض الساحلي

وهو الحوض الممتد على طول الساحل الفلسطيني على البحر الأبيض المتوسط غرباً وحتى قطاع غزة. يستغل الفلسطينيون جزء بسيط منه بينما يستغل الاسرائيليون الجزء الأكبر منه حيث تقدر الطاقة الانتاجيه له بحوالي 578 مليون متر مكعب سنوياً.

8. حوض النقب ووادي عربة:

وهو الحوض الممتد من مدينة بئر السبع وحتى خليج العقبة جنوباً، ويتكون من عدة خزانات جوفية تعود بعمرها الى حقبة البليستوسين والأيوسين والسينومانيان. هذا الحوض يستغل بالكامل من قبل الاسرائيليين فقط.

وتبلغ الطاقة الانتاجية لهذا الحوض بحوالي 104 مليون متر مكعب سنوياً وذلك عن طريق الابار والينابيع الموجودة في هذا الحوض.

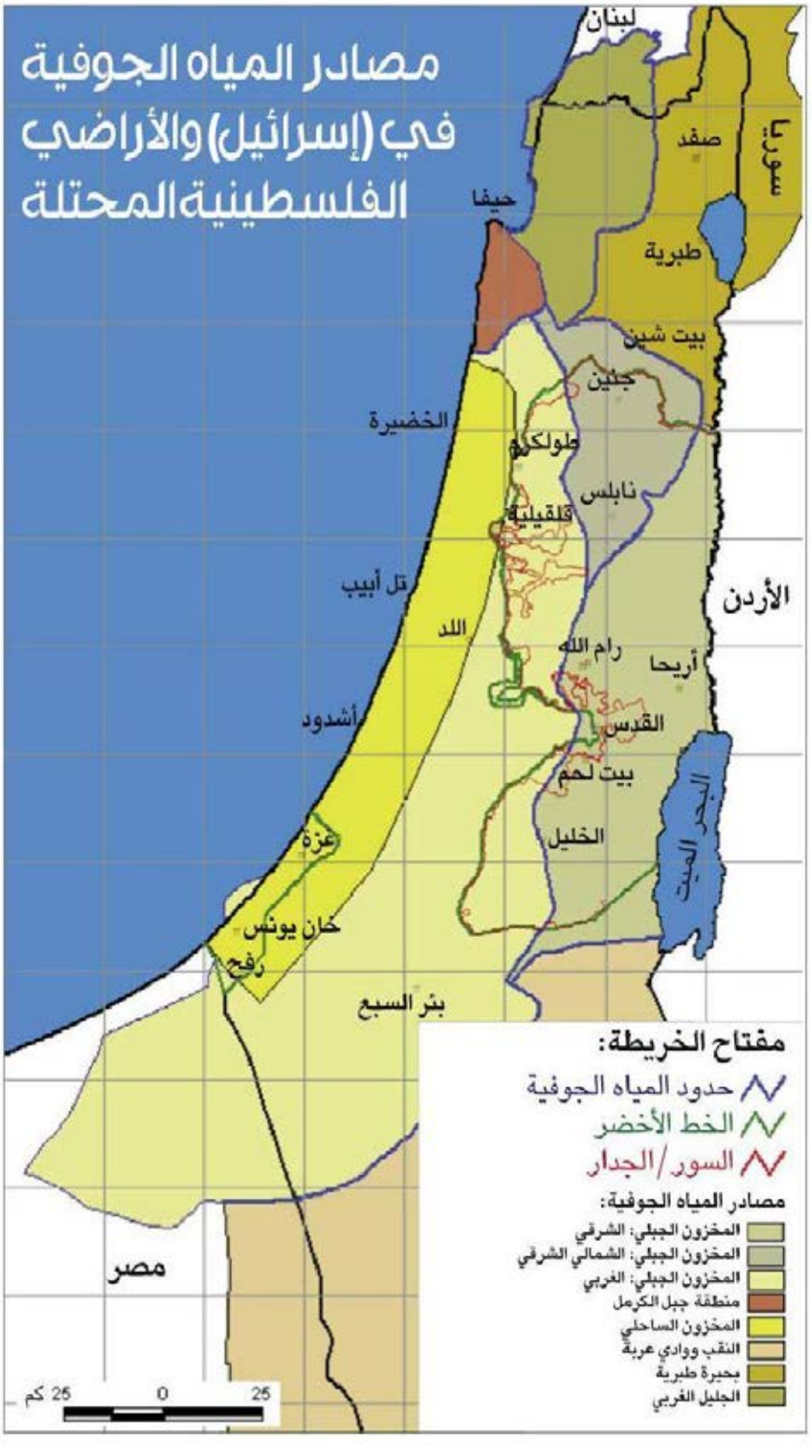

أطماع الحركة الصهيونية في مياه فلسطين التاريخية

منذ أن شرع زعماء الحركة الصهيونية في إقامة الدولة العبرية التي كانوا يطمحون لإقامتها، ومن الربع الأخير من القرن التاسع عشر بدأ الاهتمام باستثمار الموارد المائية في فلسطين والبلدان العربية المجاورة لها.

وأكبر دلالات على الأطماع الصهيونية في المياه العربية هي هذه اللمحة التاريخية لمجموعة من المشاريع الصهيونية والإسرائيلية التي نوجزها بالتالي:

- وصلت إلى فلسطين في عام 1873 "بعثة وارن" الجنرال تشارلز وارن موفدا من قبل الجمعية العلمية البريطانية لدراسة الموارد المائية في فلسطين. نشرت تقريرها عام 1875 بخلاصة: **"بإمكان فلسطين استيعاب عدة ملايين من السكان، حتى في النقب الصحراوي إذا أمكن إيصال المياه إليه".**
- ان بدايات الاستيطان والهجرة اليهودية الى فلسطين والمرتبطة بالمشروع الاستيطاني كانت قرب مصادر المياه حتى ان هرتزل عام 1897 وبعد المؤتمر الصهيوني الأول عام 1907-1908 قد قال: **"إن المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة - القديمة، هم مهندسو المياه، فعليهم يعتمد كل شيء من تجفيف المستنقعات، إلى ري المساحات الجديدة وإنشاء محطات توليد الطاقة الكهرومائية".**
- في مؤتمر بازل عام 1897 قال هرتزل أيضا: **"لو أني أردت تلخيص نتائج هذا المؤتمر لقلت إننا وضعنا أسس الدولة اليهودية بحدودها الشمالية التي تمتد حتى نهر الليطاني وبعد خمسين عاما بالتأكيد سيرى كل إنسان هذه الدولة".**
- أطماع الحركة الصهيونية في مياه نهر النيل عبر عنها هرتزل بالتحديد عام 1903 باقتراحه على الحكومة البريطانية كخطوة أولى نحو فلسطين بتوطين اليهود في سيناء، وأرفق اقتراحه بفكرة الاستفادة من مياه النيل وتحويل قسم من مياهه إلى سيناء، وقدر المطلوب بأربعة ملايين متر مكعب يوميا وقد أبدى اللورد كرومر وحكومته الموافقة المبدئية على المشروع.
- أهم ما جاء في المذكرة التي قدمتها المنظمة الصهيونية إلى مؤتمر فرساي للسلام في باريس في شباط 1919 بعد الحرب العالمية الأولى

أنها طالبت: **"بأن تبدأ حدود فلسطين في الشمال عند نقطة على شاطئ البحر المتوسط لتشمل مدينة صيدا وتتبع مفارق المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان لتشمل بلدة القرعون متجهة إلى الخط الفاصل بين حوض وادي القرن والمنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ (حرمون)".**

بما يعني طلب الصهاينة السيطرة على نهر الليطاني، ونهر اليرموك وجميع منابع نهر الأردن وعلى مرتفعات الأردن الغربية.

- بعث حاييم وايزمن مذكرة إلى وزير خارجية بريطانيا في 30/10/1920 جاء فيها: **"إنني متأكد من أن سيادتكم تدركون أهمية نهر الليطاني الكبرى لإسرائيل، فلو تأمنت لها جميع مياه نهر الأردن ونهر اليرموك لن تفي بحاجاتها، إن الليطاني هو المصدر الذي يمكن أن يوفر ري الجليل الأعلى".**
- أعلن هوراس ما بيركالن: **"إن مستقبل فلسطين بأكمله هو بين أيدي الدولة التي تبسط سيطرتها على نهر الليطاني واليرموك ومنابع نهر الأردن".**

المشاريع البريطانية إبان الانتداب

بدأت بريطانيا منذ فترة الانتداب اهتمامها بالمياه في فلسطين بدفع العصابات الصهيونية، حتى تم إرسال بعثة علمية عرفت باسم "بعثة بيل" لدراسة الواقع المائي في فلسطين وقد ترتب على تقرير البعثة إقامة مشاريع عديدة منها:

1. مشروع أيونيدس:

اقترح هذا المشروع في عام 1939، ويتمثل في مجموعة من التوصيات والمقترحات انتهت لتصبح المنطلق الأساسي للعديد من البرامج مثل:

- تحويل جزء من مياه نهر اليرموك بواسطة قناة تعبر الأراضي الأردنية لتجميع مياه أودية زقلاب والعرب، وذلك بهدف ري 45300 دونم في الغور الشرقي.
- تخزين فائض مياه نهر اليرموك في بحيرة طبرية. ويوفر المشروع 742 مليون متر مكعب سنويا.
- نقل مياه رأس العين إلى مدينة القدس ويافا وتل أبيب (1935).
- إعطاء بريطانيا امتياز استثمار مياه نهر الأردن واليرموك لشركة روتنبرغ اليهودية.
- إعطاء بريطانيا امتياز استثمار أنهار النعامين والعوجا والمقطع للشركات لتابعه للوكالة اليهودية.

2. مشروع لاودر ميلك:

رفض اليهود مشروع أيونيدس لأنه يوفر للفلسطينيين والأردنيين حصة من المياه، وقد ظهر الرفض اليهودي في كتاب "أرض الميعاد" (نشر سنة 1944) وكتبه والتر كلاي لاودر ميلك وشمل الكتاب العديد من المقترحات والتوصيات، تحولت فيما بعد إلى مشروع لاودر ميلك.

ويهدف هذا المشروع إلى استثمار مياه نهر الأردن التي تقدر بـ1800 مليون متر مكعب في السنة، بحيث تقسم إلى 800 مليون متر مكعب لري 540 ألف دونم، ومليار متر مكعب لإنتاج الكهرباء وقد أوصى المشروع بتسليم إدارته لليهود.

وتم تنفيذ مشروع لاودر ميلك من خلال ما عرف بمشروع هيز المنشور سنة 1944، مركزا على استغلال مياه حوض نهر الأردن للمصالح الإسرائيلية وقسم مشروع هيز إلى ثماني مراحل هي:

المرحلة الأولى

بناء سد على نهر الحاصباني في لبنان ونقل مياهه بواسطة قناة مغلقة إلى فلسطين لإنتاج الكهرباء اللازمة لاستخراج مياه آبار الساحل.

المرحلة الثانية

زيادة المياه الفائضة من نهر الحاصباني بنقل مياه نهري بانياس ونهر الدان إليه عبر قناة مكشوفة، بهدف ري أراضي الحولة والجليل الأدنى ومرج بن عامر ثم تخزين الفائض في سهل البطوف.

المرحلة الثالثة

نقل مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبرية لأخذ ما يعادل 50% من هذه المياه إلى الغور الشرقي في نهر الأردن، والباقي إلى مثلث اليرموك ومنطقة بيسان.

المرحلة الرابعة

نقل جزء من مياه البحر المتوسط لتعويض النقص في البحر الميت.

المرحلة الخامسة

تخزين مياه الفيضانات والسيول الشتوية بواسطة بناء السدود في سهل البطوف.

المرحلة السادسة

استصلاح مستنقعات سهل الحولة لري الأراضي الزراعية، وتحويل 45 مليون متر مكعب لري أراضي غور أريحا والسهول الجنوبية.

المرحلة السابعة

استغلال مياه الينابيع المحلية وسيول الوديان غرب الأردن ابتداء من أبو سدرة حتى غور أريحا.

المرحلة الثامنة

إقامة السدود وخزانات المياه وعددها 23 خزانا لاستغلال مياه الأودية وأنهار البحر الأبيض المتوسط وسيول السفوح الغربية، وتقدر مياه هذه المرحلة بـ 320 مليون متر مكعب.

3. مشروع جونستون:

مشروع جونستون هو خطة أمريكية وضعت في أواسط الخمسينات لتقسيم مياه نهري الأردن واليرموك بين سوريا والأردن وإسرائيل ولبنان. فقد بادر إلى وضعه الرئيس الأمريكي (دْوَايْت

أيزنهاور) في بداية الخمسينات، بعد أن وقعت عدة اشتباكات مسلحة بين سوريا وإسرائيل، عقب بدء إسرائيل في تنفيذ مشروع المياه القطري في منطقة جسر (بنات يعقوب) على نهر الأردن، شمالي بحيرة طبرية.

ومن أجل تفادي نشوب نزاع مسلح، وبغية إيجاد حل لمسألة تقسيم مياه نهري اليرموك والأردن، أوفد الرئيس الأمريكي رجل الأعمال (إريك جونستون) إلى المنطقة وبعد إجراء مفاوضات مطولة مع خبراء في شؤون المياه، في كل من سوريا والأردن ولبنان وإسرائيل، قدم (جونستون) عام 1953 خطته الأولية إلى الرئيس الأمريكي، ثم أدخل عليها بعض التعديلات، وقدم خطته النهائية المعروفة بمشروع جونستون، في أواخر عام 1955.

وشمل هذا المشروع جزأين، تناول أولهما إقامة مشاريع مياه مشتركة لسوريا والأردن وإسرائيل، منها بناء سد بالقرب من بلدة مقارن الأردنية في أعالي نهر اليرموك لحجز مياهه، وإقامة برج بالقرب من بلدة (العدسية) الأردنية، جنوبي شرقي بحيرة طبرية، لتحويل مياه اليرموك إلى قناة الغور الأردنية.

أما الجزء الثاني من مشروع (جونستون)، فقد حدد الحصص التي ستحصل عليها كل من الدول الأربع من مياه نهري اليرموك والأردن ووفقا لما نص عليه المشروع، كان مقررا أن يحصل الأردن، باعتباره مسيطرا آنذاك على الضفة الغربية، على ستة وخمسين بالمائة من مياه النهرين، وسوريا على (10.7%) منها وأخيرا لبنان، الذي كان مقررا أن يحصل على اثنين (2.7%) من مياه نهر الحاصباني الذي يشكل، كما ذكرنا، أحد روافد نهر الأردن.

وفيما قبلت كل من الأردن وإسرائيل بمشروع (جونستون)، فقد رفضه كل من سوريا ولبنان، بداعي أن القبول بهذا المشروع قد يشكل اعترافا ضمنيا بدولة إسرائيل وعليه لم تخرج بنود الخطة الخاصة بالمشاريع المائية المشتركة التي تطلبت التعاون بين سوريا والأردن وإسرائيل، بل إن سوريا عمدت إلى تنفيذ مشروع تحويل مياه اثنين من روافد الأردن، هما البانياس والحاصباني، لغرض منع مياههما عن إسرائيل، الأمر الذي أدى إلى نشوب اشتباكات مسلحة بين سوريا وإسرائيل، ثم أُحبط هذا المشروع كليا، في أعقاب اندلاع حرب 67 واستيلاء إسرائيل على هضبة الجولان.

4. مشروع كوتون:

ظهرت فكرة المشروع بعد الرفض

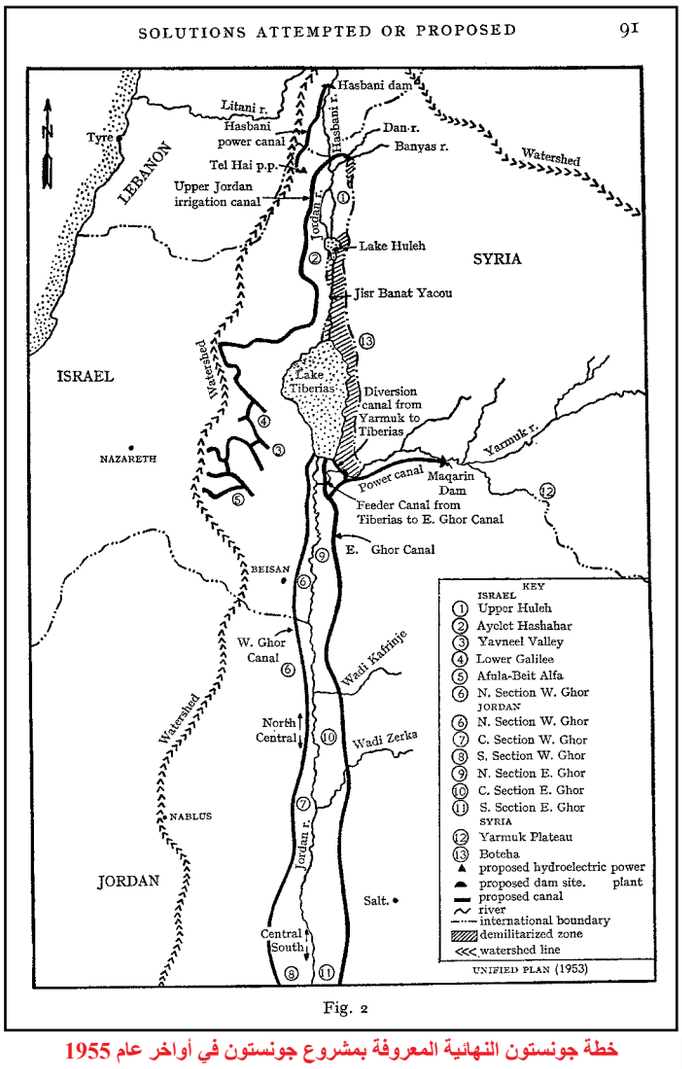

Fig. 2

خطة جونستون النهائية المعروفة بمشروع جونستون في أواخر عام 1955

العربي لمشروع جونستون وقد تبنى المشروع الجديد وجهة النظر الإسرائيلية التي تخطط لضم مياه نهر الليطاني البالغة 700 مليون متر مكعب وبلغت كمية المياه المتوقعة من مشروع كوتون 2345 مليون متر مكعب.

المشاريع الإسرائيلية منذ 1948

"نفذت إسرائيل عددا من المشاريع المائية بقصد السيطرة على موارد المياه في المنطقة، وخاصة فيما يتعلق بمنابع نهر الأردن."

- **مشروع خطة سميث**

تم تكوين لجنة من 17 خبيراً انتهت إلى ما يعرف بمشروع خطة سميث التي تمتد لسبع سنوات 1953 - 1960 وقد حدد لهذا المشروع هدفان رئيسيان:

- زيادة كمية المياه إلى 1730 مليون متر مكعب عام 1960 بدلا من 810 ملايين عام 1953.
- زيادة الإنتاج الغذائي ليسد 75% من احتياجاتهم الغذائية.

وقد حددت كمية المياه المنتجة من المشروع على النحو التالي:

- 380 مليون متر مكعب تستخرج من الينابيع والمياه الجوفية والسطحية في فلسطين المحتلة.
- 540 مليون متر مكعب تؤخذ من مياه نهر الأردن وروافده.

وقسم هذا المشروع إلى ستة مشاريع تغطي المناطق الرئيسية في إسرائيل، وهذه المشاريع هي:

المرحلة الأولى (1951 - 1953)

قامت شركة سوليل بونيه الإسرائيلية بتنفيذ المشروع، إذ وسعت مجرى نهر الأردن أربعة أمتار لمسافة 4.5 كيلو متر، إلى جانب تصريف 200 مليون متر مكعب من مياه البحيرة والمستنقعات الملحقة بها إلى مجرى نهر الأردن.

المرحلة الثانية (1953 - 1955)

هدفت هذه المرحلة إلى استصلاح المستنقعات بإنشاء طرق بينها، إضافة إلى حفر ثلاث قنوات لتصريف المياه وتجفيفها.

المرحلة الثالثة (1955 - 1957)

وهي مرحلة تكميلية تم فيها تحلية المياه

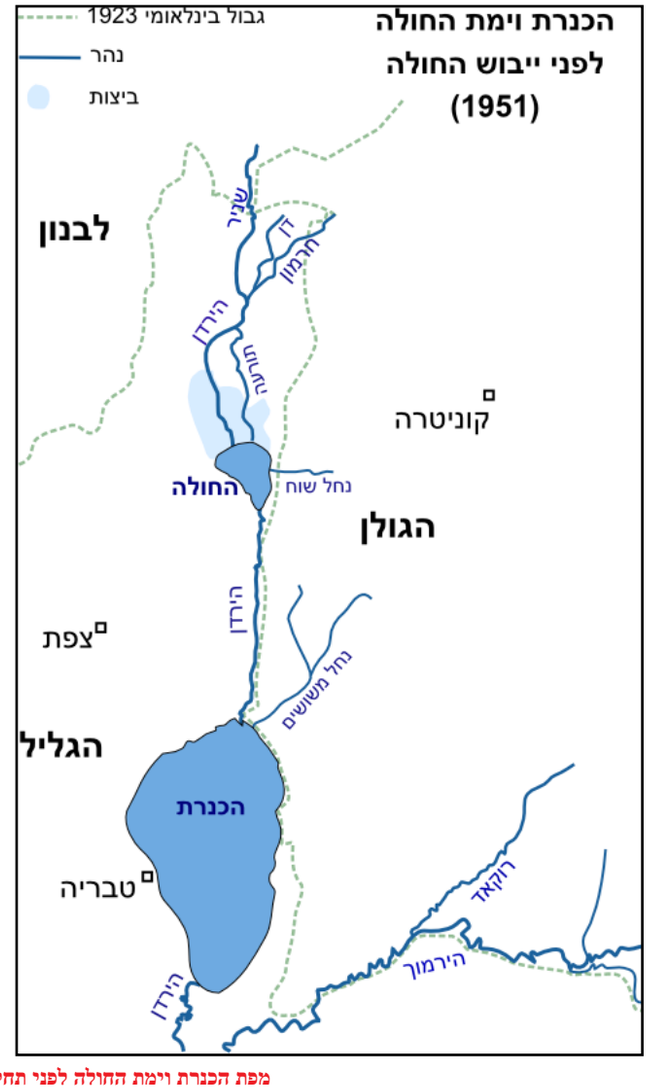

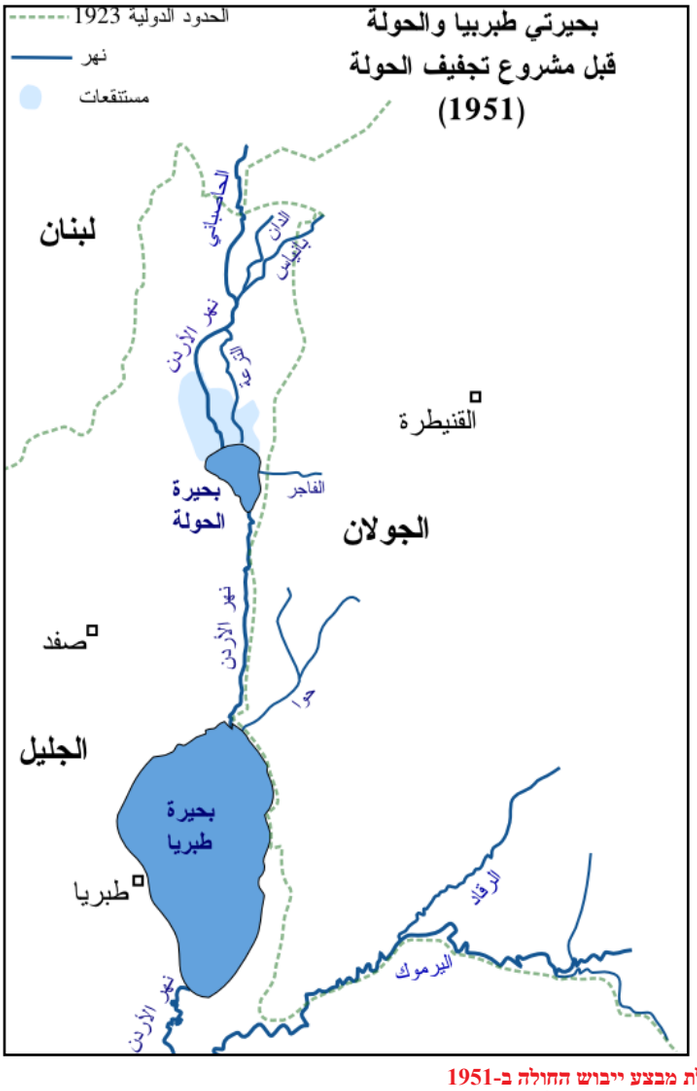

מפת הכנרת וימת החולה לפני תחילת מבצע ייבוש החולה ב-1951
خارطة بحيرتي طبرية والحولة قبل مشروع تجفيف الحولة عام 1951

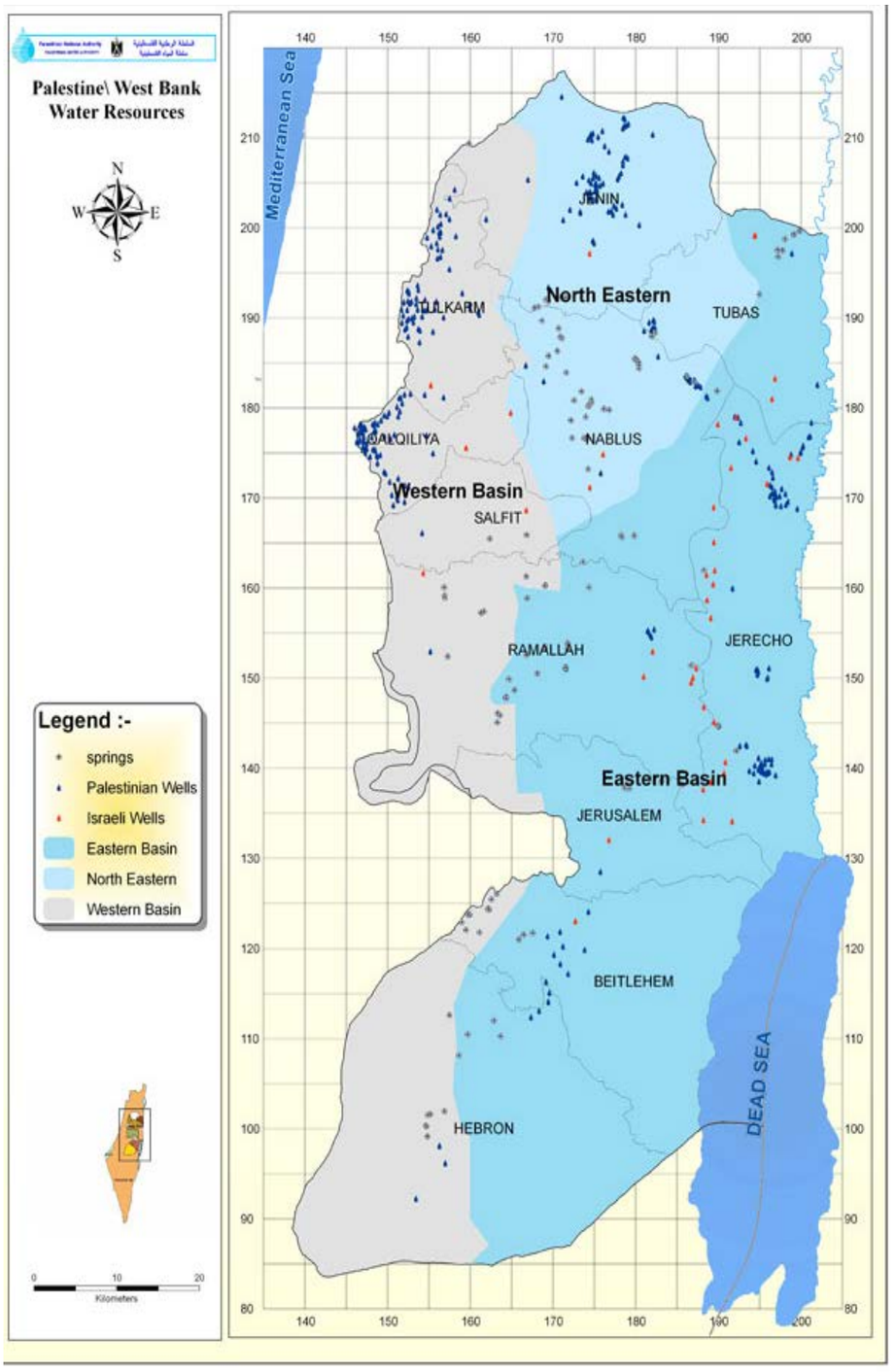

المتبقية على الأرض وباقي مياه البحيرة التي بلغت 12 مليون متر مكعب، كما تم خلالها إزالة السد الموجود عند التقاء نهر الأردن بالقناة الشرقية وغيره من السدود الصغيرة.

نتائج المشروع:

- تجفيف وإضافة 60 ألف دونم إلى الأراضي الزراعية.
- الحد من تبخر المياه المتجهة إلى بحيرة طبرية.
- إجلاء سكان المنطقة من العرب وتدمير 14 قرية عربية.
- تشجيع تنفيذ مشاريع مائية شاملة مثل مشروع جونستون.

- **مشروع الجليل الأعلى**

يهدف المشروع إلى توفير مياه لري مائة ألف دونم من الأراضي الزراعية.

- **مشروع غور الأردن**

ويحمل هدف المشروع السابق نفسه بري مائة ألف دونم في غور بيسان من نهر الأردن وبحيرة طبرية.

- **مشروع الجليل الغربي**

أقيم لاستثمار مياه الفيضانات والسيول في وادي العوجا وجزء من المياه المحولة من نهر الأردن والمياه المكررة لري القسم الغربي في صحراء النقب.

- **مشروع العوجا (اليركون)**

وهو يكمل مشروع الجليل الغربي إذ يهدف إلى ري القسم الشرقي من صحراء النقب.

- **مشروع تحويل مياه نهر الأردن**

لم تذكره الخطة السبعية إلا أنه وضع لنقل مياه نهر الأردن من جسر بنات يعقوب في الشمال إلى صحراء النقب، ويهدف إلى:

- إنشاء سد تحويلي وحفر قناة مفتوحة لنقل مياه نهر الشريعة من جسر بنات يعقوب جنوب بحيرة الحولة وتنقل القناة 435 مليون متر مكعب من المياه سنوياً.
- توليد الكهرباء من خلال إسقاط 236 مليون متر مكعب عبر القناة المفتوحة من منسوب 42 مترا فوق سطح الأرض إلى منسوب 210 أمتار تحت سطح البحر في بحيرة طبرية.
- نقل 173 مليون متر مكعب من المياه إلى خزان في موقع سلامة (تسالمون) عبر رفعها إلى منسوب 42 مترا فوق سطح البحر.
- نقل المياه المحولة بواسطة محطة ضخ إلى خزان البطوف الكبير (يستوعب مليار متر مكعب).
- نقل مياه خزان البطوف الكبير إلى ضواحي تل أبيب عبر قناة مغلقة يبلغ قطرها 275 سنتمترا.

مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة

تتنوع مصادر المياه في فلسطين بين المصادر السطحية والمصادر الجوفية، ويمكن حصر هذه المصادر في التقسيم التالي: الأمطار – التبخر - الجريان السطحي - المياه الجوفية – الرشح – الينابيع.

وتعدّ الأمطار المصدر الرئيسي للمياه في فلسطين، فهي المغذي للخزان الجوفي والمجاري المائية والأودية والسيول، ويُستفاد منها في ري مساحات واسعة من الأراضي الزراعية خصوصاً البعلية منها تتغير نسب كمية الأمطار في فلسطين من سنة لأخرى ومن منطقة لأخرى تبعاً للظروف الطبوغرافية من حيث الارتفاع والانخفاض عن سطح البحر وظروف موقع المنطقة وتمتد فترة سقوط المطر في فلسطين من شهر سبتمبر إلى شهر مايو، وتبلغ ذروتها في الفترة من ديسمبر وحتى مارس من كل عام.

وتكثر الأمطار على شريط المرتفعات في المنحدرات الغربية، وتقل في منطقة غور الأردن وكمية المطر الساقطة على المرتفعات الجبلية أكثر من كمية الأمطار الساقطة على الشريط الساحلي.

ويؤثر التباين التضاريسي لفلسطين على معدل سقوط الأمطار السنوي من 100 ملمتر في الأغوار إلى 650 ملمترا في المرتفعات وتقدر كميات مياه المطر التي تسقط على فلسطين بحوالي 10 مليارات متر مكعب يتبخر منها ما بين 60 – 70%، ويتسرب إلى باطن الأرض حوالي 25%، ويجري الباقي على شكل سيول باتجاه البحر وفيما يلي بيان للهطول المطري والموارد المائية المتجددة في الضفة وقطاع غزة بالمليار متر مكعب:

- الهطول المطري (2.900 مليار متر مكعب)
- الموارد المائية التقليدية المتجددة: السطحية (0.052 مليار متر مكعب)، والجوفية (0.785 مليار متر مكعب)
- إجمالي الموارد المائية 3.737 مليار متر مكعب.

أولا: مصادر المياه في الضفة الغربية

الأمطار

تعتبر الأمطار المصدر الرئيسي والأساسي للمياه في فلسطين ويتميز سقوط الأمطار بالتذبذب الواضح من عام لآخر.

وتتغير كميات الأمطار الساقطة فوق مناطق الضفة الغربية تبعاً للتغير الطبوغرافي والمكاني، حيث تقل كميات الأمطار بوجه عام كلما اتجهنا من

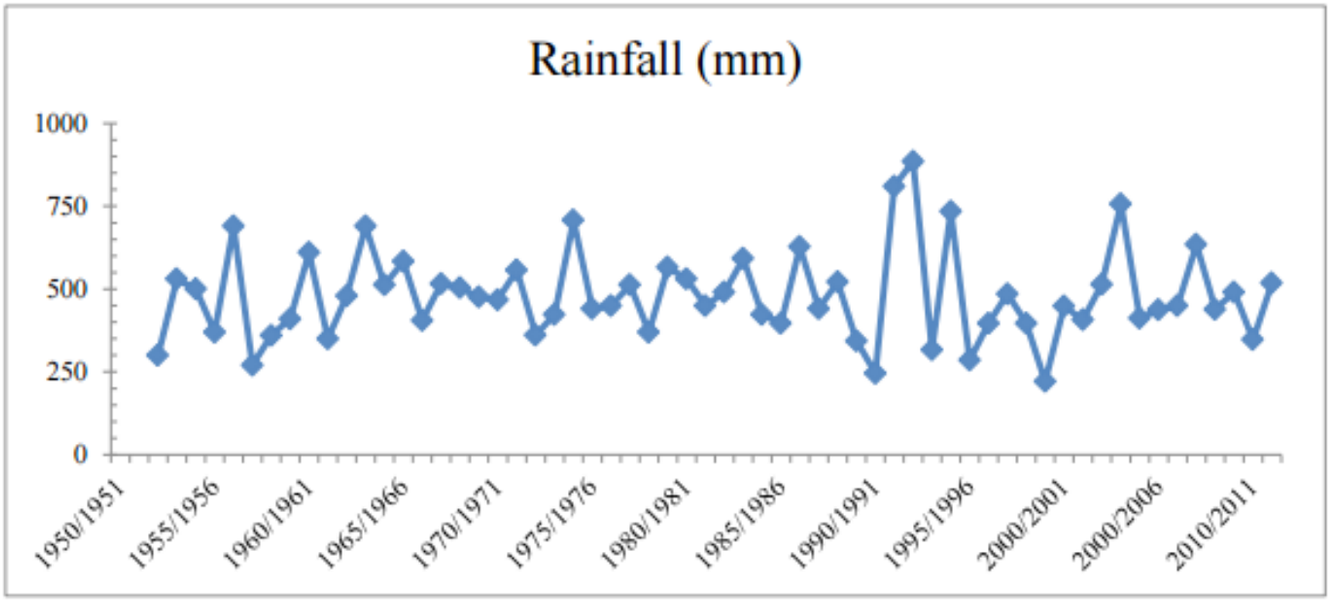

Figure 2: West Bank long-term average rainfall, hydrological years

المعدل السنوي طويل الأمد للأمطار الساقطة على الضفة الغربية (من 1951-2011)

الشمال إلى الجنوب، ومن الغرب باتجاه الشرق، حتى قمم الجبال. ثم يتناقص تدريجياً باتجاه غور الأردن والبحر الميت. ويعود سبب ذلك لوقوع تلك المناطق في منطقة ظل المطر.

تزيد كميات الأمطار في المناطق المرتفعة من الضفة الغربية عن معدل 600 ملم في السنة، وتقل عن هذا المعدل كلما قل ارتفاع المنطقة بالنسبة لسطح البحر، حيث تصل إلى 100 ملم كأدنى مستوى لها في مناطق الأغوار والبحر الميت.

المياه السطحية

تتمثل المياه السطحية بمياه الوديان التي تجري فيها المياه خلال فصل الشتاء والتي تكل مصدراً مهماً للمياه اذا ما تم استغلاله بالطرق الفنية السليمة من بناء سدود أو مناطق تغذية صناعية للأحواض المائية.
يقدر المجموع الكلي لمياه الفيضانات المتدفقة عبر الأودية في الضفة الغربية بحوالي 110 مليون متر مكعب سنوياً، تقسم الوديان تبعاً لاتجاه جريان هذه الوديان إلى نوعين شرقية وغربية.

توزيع الوديان والأحواض المائية السطحية في الضفة الغربية

تتوزع مصادر المياه في الضفة الغربية بين المصادر السطحية والمصادر الجوفية وتقدر حسب التقديرات الرسمية بحوالي 860 مليون متر مكعب سنويا منها حوالي 600 مليون متر مكعب من المصادر الجوفية (70 مليون متر مكعب منها مياه مالحة غير صالحة للاستعمال) و40-50 مليون متر مكعب سنويا من المياه السطحية وحوالي320 مليون متر مكعب سنويا من نهر الأردن وروافده.

وتتمثل موارد المياه السطحية أساسا من نهر الأردن والأودية التي تجري فيها المياه خلال فصل الشتاء.

1. نهر الأردن:

يعتبر نهر الأردن المصدر الوحيد الدائم للمياه السطحية في الضفة الغربية وفلسطين قاطبة، والذي تتدفق مياهه من أقصى الشمال وعلى ارتفاع 2200 متر فوق منسوب سطح البحر وصولا إلى البحر الميت وعلى ارتفاع يقدر بحوالي 350 متر تحت مستوى سطح البحر.
وتتشارك في مياه نهر الأردن خمس دول مشاطئة هي فلسطين، الأردن، سوريا، لبنان وإسرائيل التي بدورها تستغل معظم مياهه.
ويشكل نهر الأردن كما هو معروف الحدود الشرقية للضفة الغربية مع الأردن، ويبلغ طول هذا النهر بشكل خط مستقيم حوالي 140 كلم بينما يبلغ طوله الحقيقي بتعرجاته المختلفة حوالي 350 كلم. وتقدر مساحة حوضه بحوالي 18,140 كلم^2، ويقدر معدل تصريفه السنوي الدائم بحوالي 1400 مليون متر مكعب.
ونتيجة للمشاريع التحويلية التي أقامتها إسرائيل على مياه النهر، فقد انخفضت كمية جريانه التي تصل إلى البحر الميت إلى اقل من 100 مليون متر مكعب سنوياً.
ومن الجدير بالذكر أن حصة الفلسطينيين القانونية من مياه نهر الأردن تقدر بما يزيد عن 250 مليون متر مكعب سنوياً حسب خطة جونسون.
وعلى الرغم من ذلك، لم يتمكن الفلسطينيون من الحصول على أي من هذه الكميات بسبب الاستحواذ الإسرائيلي الكامل والمستند إلى القوة العسكرية على مياه النهر منذ احتلال الضفة الغربية في عام 1967.

2. الأودية

تتمثل المياه السطحية بمياه الوديان التي تجري فيها المياه خلال فصل الشتاء والتي تشكل مصدر مهما للمياه اذا ما تم استغلاله بطرق الفنية السليمة، من بناء سدود او مناطق تغذية صناعية للأحواض المائية.

ويقدر المجموع الكلي لمياه الفيضانات عبر الأودية في الضفة الغربية بحوالي 160 مليون متر مكعب سنوياً.

المياه الجوفية

تعتبر المياه الجوفية المصدر الرئيسي للمياه في فلسطين حيث تستخرج المياه الجوفية من الأحواض الرئيسية الثلاث وهي الغربي والشرقي والشمال الشرقي. وتبلغ القدرة التخزينية المتجددة السنوية لهذه الأحواض بحوالي 675-794 مليون متر مكعب.

ويعتبر الحوض الغربي هو الأكثر إنتاجيه من حيث كمية المياه المتجددة حيث تبلغ بحوالي 318-420 مليون متر مكعب سنويا، يليه الخزان الشرقي الذي تقع الغالبية العظمى من مساحة حوضه داخل حدود أراضي الضفة الغربية، وتبلغ قدرته حوالي 195-125 مليون متر مكعب في السنة، على الرغم من ان ما يقارب من 50% من مياهه تعتبر مالحه، وأخيرا، الحوض الشمالي الشرقي الذي تبلغ كمية المياه المتجددة فيه حوالي 145-170 مليون متر مكعب سنويا.

الأحواض المائية الجوفية في الضفة الغربية

1. الحوض المائي الغربي (Western Basin)

يعد الحوض الغربي من أهم الأحواض المائية في الضفة الغربية وأكبرها. ويتميز بامتداده الواسع عبر أراضي فلسطين التاريخية - كما ذكرنا سابقاً -،

اسم الوادي	معدل التدفق السنوي (مليون متر مكعب)
وادي زيمار	8.7
وادي التين	8.1
وادي قانا	12.8
وادي سريدا	22.8
وادي دلب	16.4
وادي النار	4.9
وادي المقطع	3.6
وادي أبو نار	8.3
وادي ماس	11.7

كميات التدفق من الأودية الغربية

اسم الوادي	معدل التدفق السنوي (مليون متر مكعب)
وادي المالح	1.0
وادي النويعمة	2-1
وادي الفارعة	11-3.5
وادي الأحمر	2-1
وادي العوجا	3-2
وادي القلط	11-3

كميات التدفق من الاوديه الشرقيه

حيث يمتد من المرتفعات الجبلية شرقا للضفة الغربيةً، حتى الساحل غرباً.

ومن السفوح الجنوبية لجبال الكرمل شمالاً إلى داخل الحدود المصرية جنوباً.

وتشكل المساحة الواقعة ضمن حدود الضفة الغربية منطقة التغذية الرئيسية للحوض الغربي والتي تقدر بحوالي 1767.39كيلومتر مربع، وهي واقعة ضمن المنطقة ذات الأمطار الغزيرة، وتمد الحوض بما لا يقل عن 73 % من مياه تغذية هذا الحوض. وتتجه حركة المياه الجوفية في هذا الحوض باتجاه الغرب والشمال الغربي، حيث تميل الطبقات الصخرية المكونة له في هذه الاتجاهات. في حين تشير الدراسات الأخيرة إلى أن كميات التغذية المتجددة لهذا الحوض تصل إلى 400 مليون متر مكعب سنوياً.

وتبلغ حصة الفلسطينيين من هذا الحوض حسب اتفاقية اوسلو 22 مليون متر مكعب سنويا. يبلغ عدد الآبار الفلسطينية في الحوض الغربي 134 بئراً بمعدل استخراج حوالي 30 مليون متر مكعب في السنة، ويبلغ عدد الآبار الإسرائيلية داخل حدود الضفة الغربية 4 آبار ويقدر معدل استخراجها السنوي بحوالي 2 مليون متر مكعب سنوياً. ولم يكتف الإسرائيليون بالضخ من خلال الآبار الواقعة داخل حدود الضفة الغربية وانما قاموا بحفر ما يزيد عن 500 بئر خارج حدود الضفة الغربية، والتي تضخ أكثر من معدل التغذية السنوية للحوض، بحيث يتأثر الفلسطينيين أولا كنتيجة حتمية للانخفاض العام الناتج عن عمليات الضخ.

ويبلغ عدد الينابيع في الحوض الغربي حوالي 48ينبوعاً تشكل نسبة 37 % من المجموع الكلي للينابيع الخاضعة لنظام المراقبة الهيدرولوجية في الضفة الغربية، إلا أن تصريفها مجتمعة لا يزيد عن (1.9) مليون متر مكعب أي بنسبة (3.9 %) من إجمالي تصريف الينابيع،

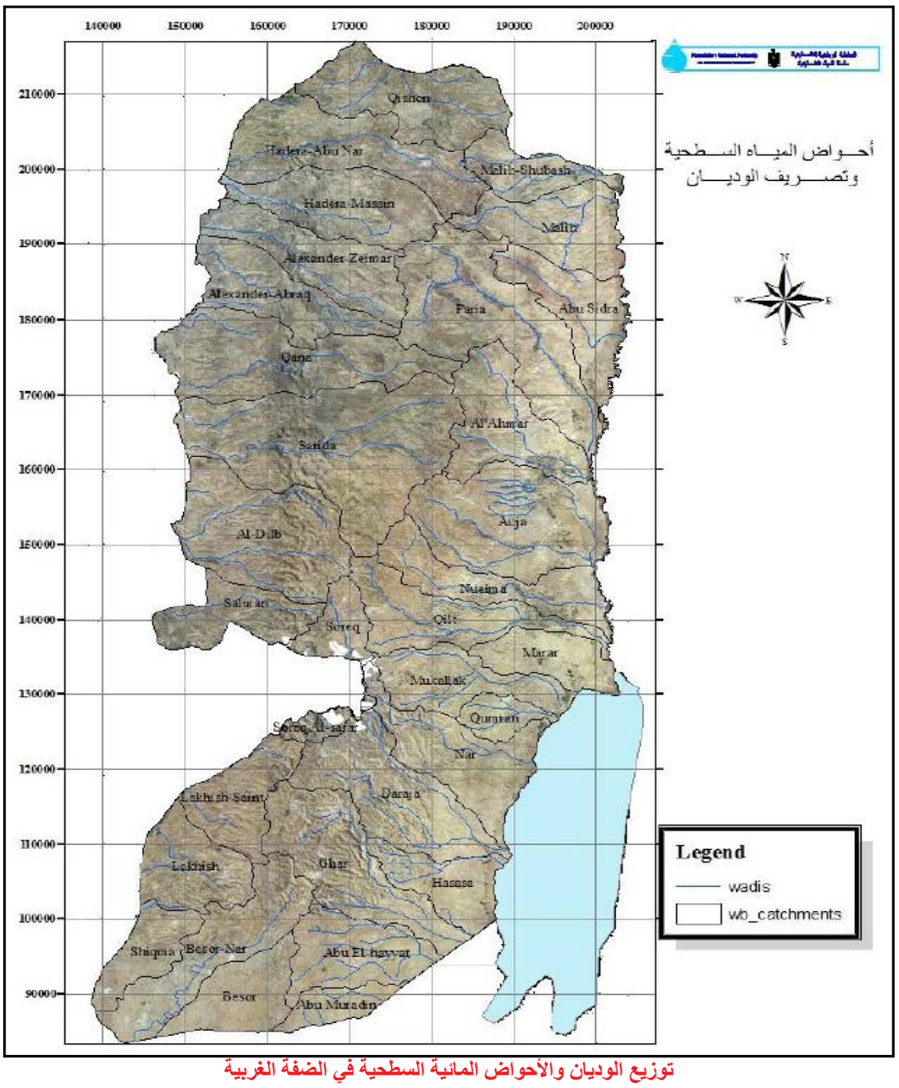

توزيع الوديان والأحواض المائية السطحية في الضفة الغربية

ويعود ذلك لقرب هذه المجموعة من الينابيع من الخط الهيدرولوجي لتقسيم المياه، وبعدها عن الطبقات الصخرية الحاملة للمياه الجوفية.

وبذلك تعتمد بتغذيتها على حركة جريان المياه القريبة من السطح، أو ما يعرف بالمياه الجوفية السطحية.

غالبية هذه المجموعة من الينابيع الصغيرة ذات الإنتاجية المحدودة. علما بان الينابيع الرئيسية للحوض تقع داخل الخط الأخضر متمثلة بعيون راس العين والتماسيح التي انخفض تصريفها من معدل 330 مليون متر مكعب إلى ما يقارب 45 مليون متر مكعب في الآونة الأخيرة بسبب الضخ الجائر من قبل الإسرائيليين.

2. الحوض المائي الشرقي (Eastern Basin)

يقع هذا الحوض بمعظمه ضمن حدود الضفة الغربية من الجهة الشرقية. وتبلغ مساحته حوالي 2900 كيلومتر مربع. ويقسم هذا الحوض طبوغرافياً إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي المرتفعات الجبلية والمنحدرات الشرقية وغور الأردن والبحر الميت.

وتتميز المنطقة التي يغطيها الحوض بالانحدار الشديد حيث يتراوح الارتفاع من 900 متر فوق سطح البحر في المرتفعات، إلى 396 متر تحت سطح البحر في منطقة غور الأردن. وتقع أغلب مساحة الحوض الشرقي ضمن المناطق التي تتميز بقلة الأمطار بشكل عام، بينما يقع الجزء الغربي منه ضمن المناطق

ذات الأمطار الغزيرة) مرتفعات الضفة الغربية(التي تعتبر مصدر تغذية للمياه الجوفية في هذا الحوض والتي تقدر بحوالي 125-197 مليون متر مكعب سنوياً كمعدل عام.

ويبلغ عدد الآبار الفلسطينية في الحوض الشرقي 103 بئراً وبمعدل استخراج حوالي 25 مليون متر مكعب سنويا.

وفي عام 2009 بلغت كميات ضخ الآبار الفلسطينية من الحوض الشرقي 22.7 مليون متر مكعب لمختلف الاستخدامات.

أما الآبار الإسرائيلية فيبلغ عددها 36 بئراً بمعدل استخراج 40 مليون متر مكعب السنة وتضخ هذه الآبار كميات عالية جدا بحيث أن معدل الضخ من البئر الواحد منها يفوق 5 آبار فلسطينية مجتمعة ولكن أعلاها هي آبار "بردلة في طوباس" التي تم حفرها مؤخراً والتي تضخ بمعدل 933-950 م^3 في الساعة.

أما آبار دائرة مياه الضفة الغربية في هذا الحوض فيبلغ عددها 11 بئر بمعدل استخراج 8.5 مليون متر مكعب سنوياً.

ويشمل هذا الحوض عدة ينابيع تقسم الى مجموعات:

1. ينابيع حوض نهر الأردن

وهي مجموعة الينابيع التي تتجه بتصريفها شرقاً باتجاه حوض وادي الأردن عبر الأودية الشرقية للضفة الغربية، ويقدر عددها بحوالي 46 ينبوعاً تعادل نسبة 35 % من المجموع الكلي للينابيع، ويبلغ معدل تصرفها السنوي نحو 33.3 مليون متر مكعب، أي ما يقارب نسبة 67.9 % من التصريف الكلي للينابيع. ويعود السبب في ارتفاع تصريف هذه لمجموعة إلى انخفاض مستواها عن سطح البحر وانتمائها إلى الطبقات الصخرية الحاملة للمياه الجوفية الأكثر بعداً عن سطح الأرض.

2. ينابيع حوض البحر الميت:

وهي مجموعة الينابيع الواقعة مباشرة عند المناطق الشمالية الغربية للبحر الميت داخل حدود الضفة الغربية، ويقدر عددها بنحو 21 ينبوعاً.

تعتبر ينابيع البحر الميت إحدى أهم وأكبر ينابيع الضفة الغربية وتتدفق مياه هذه الينابيع شرقاً باتجاه البحر الميت، ويتراوح معدل التدفق السنوي لها ما بين 90 إلى أكثر من 106 مليون متر مكعب.

وتتكون ينابيع البحر الميت أساساً من خمسة مجموعات هي:

1. مجموعة ينابيع الفشخة:

هي إحدي أهم وأكبر الينابيع الواقعة علي البحر الميت في غور الأردن، وهي عبارة عن مجموعة من الينابيع المتقاربة من بعضها البعض حيث يصل مجموعها إلي أكثر من عشرة ينابيع، يقع نبع الفشخة من الجهة الشمالية الغربية من البحر الميت وفي أسفل منحدرات جبال غور الأردن ذات الطبيعة الجيرية

خارطة توضح الأحواض المائية المشتركة

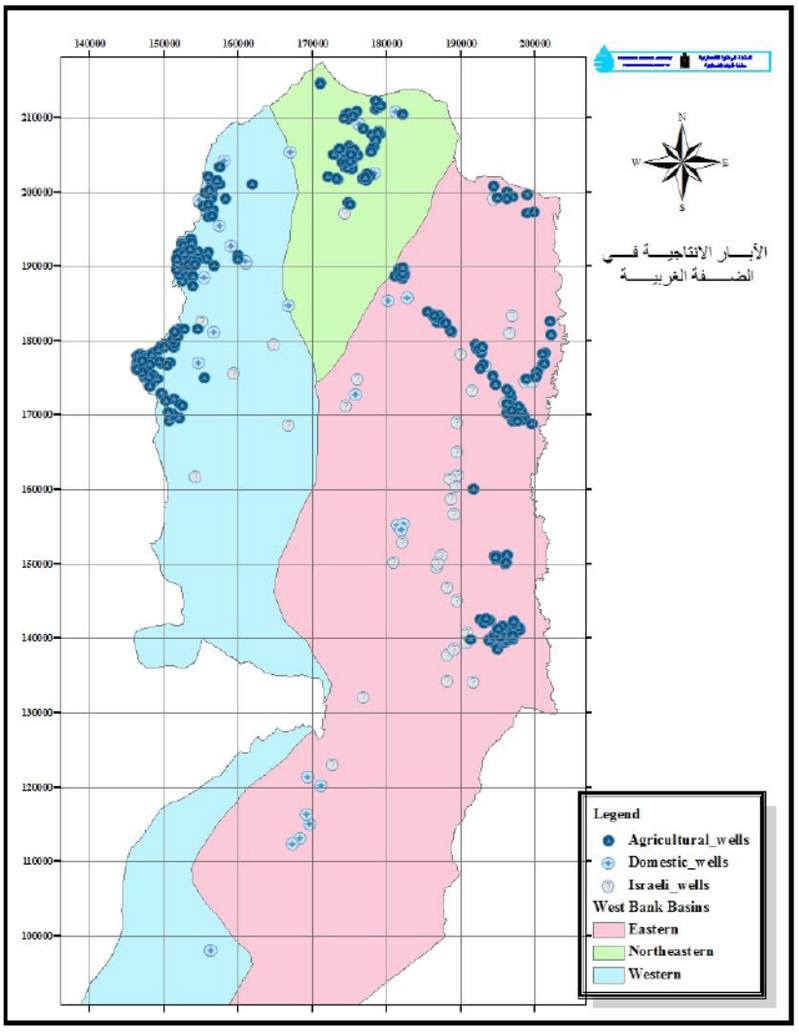

مواقع الآبار الإنتاجية الفلسطينية والإسرائيلية في الأحواض المائية الجوفية للضفة الغربية

وعلي ارتفاع يقارب(-390) متر تحت مستوي سطع البحر، يعود سبب تسمية هذا النبع بهذا الاسم (الفشخة) إلي طبيعة خروج المياه من الصخر حيث يشابه إلي حد ما خروج الدم من جرح في الرأس جراء إصابته بحجر حيث يبدأ الدم بالخروج علي شكل نزاز وهذا هو الحال من خروج الماء من نبع الفشخة، فإن هذه المعلومات تشير إلي أن معدل التصريف السنوي لهذا النبع يتراوح ما بين 60 إلي 70 مليون متر مكعب.

2. مجموع ينابيع ترابة:

تقع مجموعة ينابيع ترابة علي بعد عدة كيلومترات جنوب مجموعة الفشخة، وهي عبارة عن مجموعة صغيرة من النزازات تتركز في منطقة محصورة وصغيرة الامتداد، تتميز مياه هذه الينابيع الصغيرة بأنها مشابهه إلي حد كبير مياه الفشخة في ألية التدفق علي شكل مجموعة نزازات إلا أنها تعتبر أقل تركيزا في نسبة الأملاح الذائبة بها، إذا ما قورنت مع بقية ينابيع البحر الميت، كما أن معدل التصريف السنوي لهذه المجموعة يتراوح ما بين 16إلي 18 مليون متر مكعب وهي تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة.

3. نبع الغوير:

يقع نبع الغوير أيضا علي بعد عدة كيلومترات جنوب مجموعة الفشخة وعلي ارتفاع (-390) متر تحت منسوب سطح البحر، حيث تتميز مياه هذا النبع بأنها مالحة أيضاً إلا أن نسبة الأملاح الذائبة بها أقل من نسبة الأملاح الذائبة في مجموعة ينابيع الفشخة، حيث تتراوح ما بين 710- 1200 مليغرام/لتر. كما أن معدل التصريف السنوي لهذا النبع يتراوح ما بين 11 إلي 14 مليون كيلو متر مكعب وهي أيضاً تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة.

4. مجموعة ينابيع الغزال:

يقع نبع الغزال علي بعد عدة كيلو مترات شمال مجموعة الفشخة وعلي ارتفاع (-385) متر تحت منسوب سطح البحر حيث تتميز مياه هذا النبع بأنها مشابهه إلي حد كبير مياه الفشخة في نوعيتها إلا أن نسبة الأملاح الذائبة بها أقل من نسبة الأملاح الذائبة في مجموعة ينابيع الفشخة ، يتراوح معدل التصريف السنوي لهذا النبع ما بين 0.5 إلي 2.4 مليون متر مكعب وهي أيضاً تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة.

5. نبع التنور:

يقع نبع التنور علي بعد أقل من1 كيلومتر جنوب مجموعة نبع الغزال وعلي ارتفاع (-380) متر تحت منسوب سطح البحر، حيث تتميز مياه هذا النبع بأنها مالحة نسبياً أيضاً (نسبة الكاملة. الذائبة حوالي 1300 مليغرام/لتر). أما بالنسبة لمعدل التصريف السنوي لهذا النبع فانه قليل إذا ما قورن مع بقية الينابيع حيث يتراوح هذا المعدل ما بين 0.5 إلي 3.7 مليون متر مكعب، وتتميز المنطقة المحيطة بهذا النبع بأنها رطبة جداً لذا يمكن رؤية غطاء نباتي كثيف يحيط بهذا النبع من كل الاتجاهات وبالتالي صعوبة الوصول إليه وهو أيضاً تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة.

إن كمية التدفق (التصريف) لهذه الينابيع مجتمعة تتغير من سنة إلي أخري وذلك حسب اتساع مساحة البحر الميت وتقلصه، فعندما تتقلص مساحة البحر الميت، تظهر العديد من النزازات الإضافية للكثير من هذه الينابيع والتي تكون غير ظاهرة لسطح اليابسة، لهذا فإن تقلص مساحة البحر الميت بنسبة

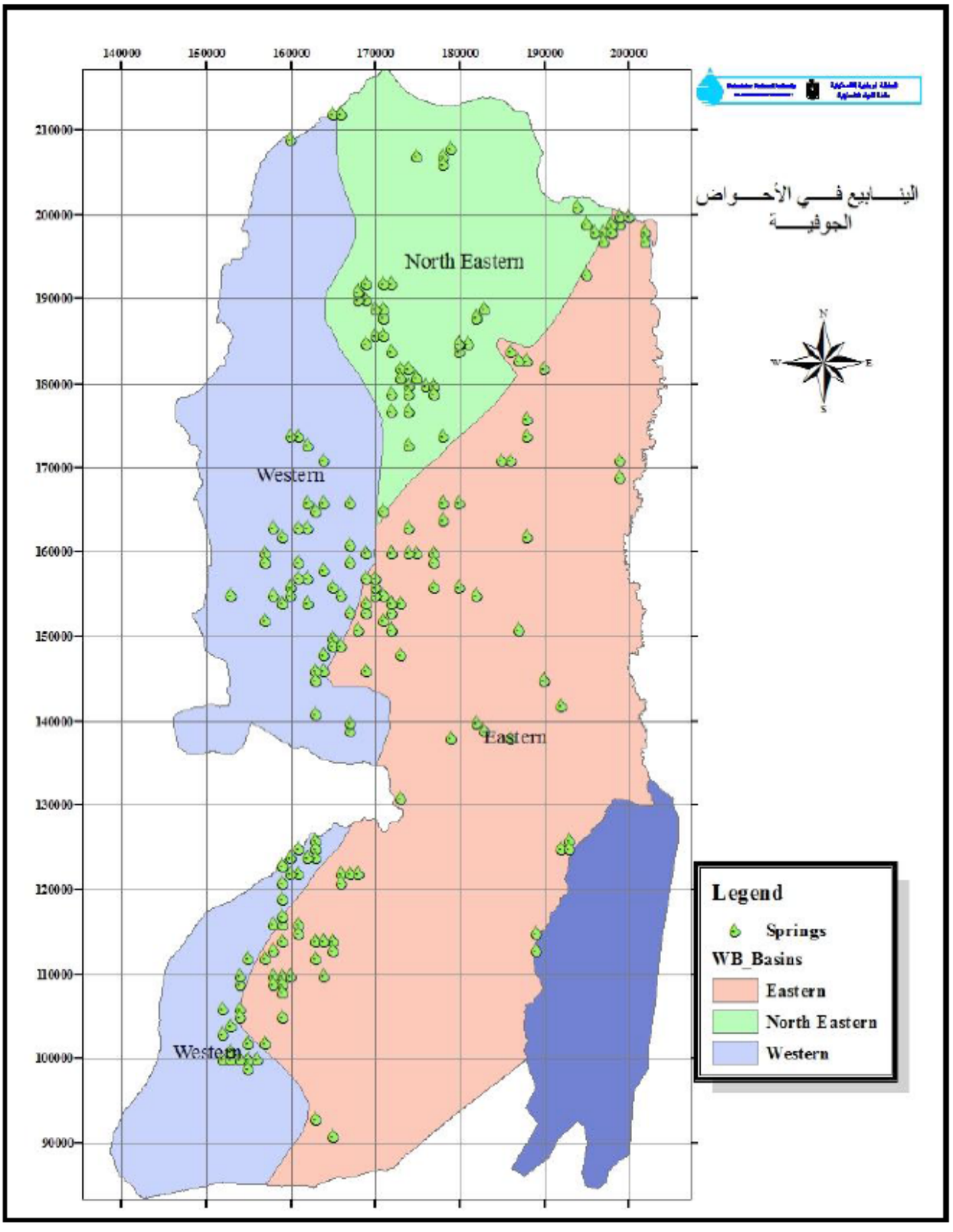

مواقع الينابيع في الأحواض المائية للضفة الغربية

كمية التغذية (مليون متر مكعب)	الاستخدام الفلسطيني(مليون متر مكعب)				الاستخدام الإسرائيلي (مليون متر مكعب)
	آبار		ينابيع		
	زراعة	منزلي	زراعة	منزلي	
794-675	30.4	32.2	25.4	5.5	> 600
نسبة الاستغلال	%15				> %85

نسبة الاستغلال للمياه في الأحواض المائية للعام 2009

محدودة يؤدي إلي زيادة كمية التدفق لهذه الينابيع وهذا له الأثر السلبي علي مخزون المياه الجوفية في الحوض الجبلي الشرقي.

هذه الثروة مسلوبة من قبل الاحتلال الإسرائيلي كغيرها من الحقوق التاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني، حيث يمنع الاحتلال الإسرائيلي الفلسطينيين من الاستفادة من هذه الينابيع منذ عام 1967 وذلك بإنشائه العديد من المتنزهات والمرافق السياحية الإسرائيلية وكذلك إقامته العديد من البرك والأحواض المائية لتجميع مياه الينابيع بها بهدف استخدامها في عدة مشاريع زراعية.

إن مياه هذه الينابيع بكميات تصريفها الكبيرة هي حق قانوني وتاريخي للشعب الفلسطيني ولأجياله القادمة ويجب أن يعود هذا الحق يوماً ما إلي أصحابه لاستثاره في كافة النواحي الزراعية والسياحية والصناعية.

3. الحوض المائي الشمالي الشرقي (North-Eastern Basin)

يقع هذا الحوض في المنطقة الشمالية من الضفة الغربية، حيث يمتد جزء من مساحته داخل حدود فلسطين التاريخية، أما المساحة الواقعة ضمن حدود الضفة الغربية والتي تشكل 981.08 مليون متر مكعب سنوياً كمعدل سنوي عام. يبلغ عدد الآبار الفلسطينية في الحوض الشمالي الشرقي 87بئراً بمعدل استخراج حوالي 16 مليون متر مكعب سنوياً، وغي عام 2009 بلغت كميات الضخ من الأبار الفلسطينية من هذا الحوض 16.04 كليون متر مكعب في السنة، وتستخرج أبار دائرة مياه الضفة الغربية التي يبلغ عددها 4 أبار ما معدله 4 مليون متر كعب سنوياً.

اما ينابيع هذا الحوض، فيبلغ عددها 37 نبعاً وتشكل ما نسبته 28% من العدد للينابيع في الضفة الغربية ويبلغ معدل تصريفها السنوي 13.8 مليون متر مكعب، وتشكل ما نسبته 28.2% من إجمالي تصريف الينابيع.

علي الرغم من أن حوالي 83% من المساحة الكاملة لإعادة تجدد طبقات المياه الجوفية من نظام الحوض الجبلي تقع ضمن حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن إسرائيل تستولي علي أكثر من 85% من المياه المستخرجة من هذا الحوض حيث يتم استخدامها في المستوطنات الإسرائيلية.

وتجدر الإشارة هنا إلي أنه وحسب اتفاقية اوسلو فإن للفلسطينيين الحق في تطوير كامل مصادر الحوض الشرقي للاستخدامات المختلفة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للفلسطينيين، ومع ذلك فإن إسرائيل تستغل أكثر من 50 مليون متر مكعب/سنة من المياه داخل حدود الضفة الغربية، وتعيق الفلسطينيين من تطوير تلك المصادر من خلال وضع العراقيل المختلفة والمماطلة في إصدار التراخيص اللازمة لتطوير المشاريع المائية كمشروع استخدام مياه ينابيع البحر الميت (الفشخة) علي سبيل المثال لا الحصر.

وتحاول إسرائيل وبشكل واضح ومتكرر أن تؤكد وبشكل علني أن الخزان الجبلي هو أحد أهم مصادرها الأولية للمياه الجوفية، وبناء عليه فإنه ليس من الصعب التصور أن الاحتلال الإسرائيلي سوف يقاوم أية خطوات من شأنها أن تؤكد وتدعم حصول الفلسطينيين علي حقوقهم في مصادر المائية أو قد تهدد استمرار سيطرة الاحتلال الإسرائيلي علي هذا المصدر أو التنازل عن أي جزء منه.

ثانيا: مصادر المياه في قطاع غزة

ينقسم النظام المائي في قطاع غزة إلى نظامين رئيسيين هما: النظام المائي السفلي ويوجد على عمق يصل إلى 400 متر تحت سطح البحر ومياهه عالية الملوحة، والنظام المائي العلوي وهو التكوين المائي الرئيسي في غزة ويبلغ أقصى ارتفاع للخزان الجوفي في القطاع 160 مترا في المناطق الشمالية، ويقل ارتفاعه تدريجيا في اتجاه الشرق ليصل إلى 70 مترا في المناطق الجنوبية. لا توجد ينابيع في قطاع غزة حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

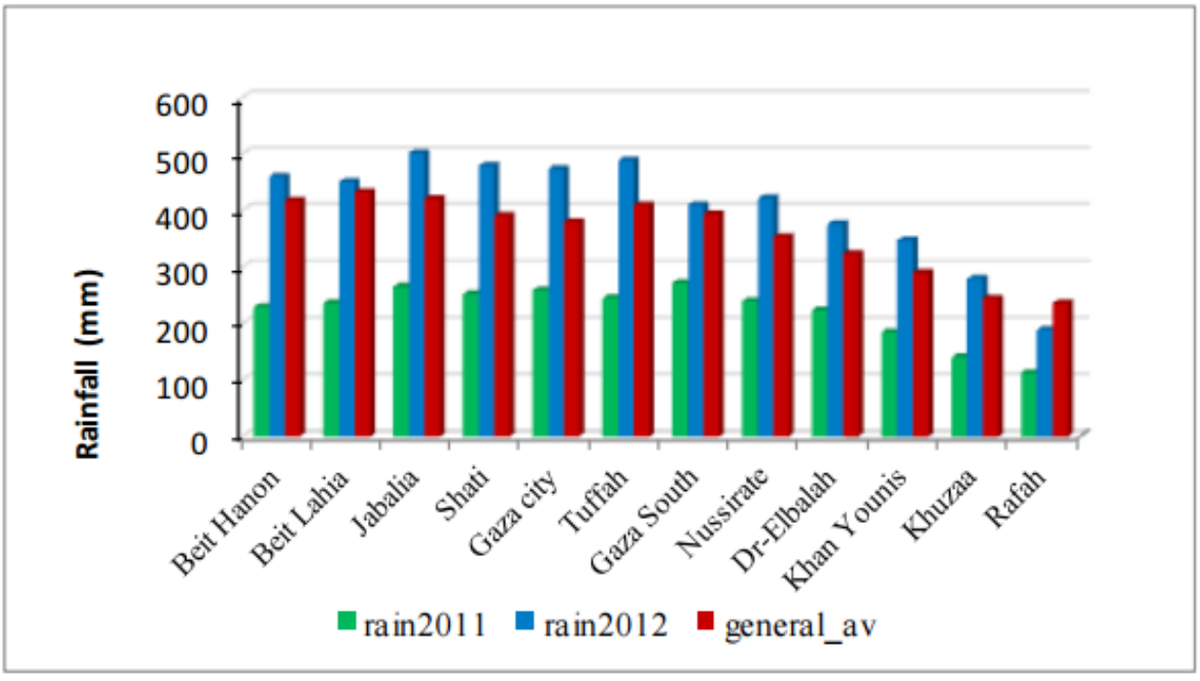

Figure 3: Annual rainfall in the Gaza Strip, average and seasonal

هطول الأمطار السنوي في قطاع غزة

أولا: الأمطار

يوجد في قطاع غزة 12 محطة رصد أمطار موزعة علي جميع المناطق من الشمال إلي الجنوب (شكل 3.2،3.3) واعتماداً علي السجلات المطرية 2000-2010 يلاحظ أن معدل الأمطار يختلف من منطقة إلي أخري وبصورة عامة فإن معدل الأمطار يزداد في المناطق الشمالية من قطاع غزة ويقل تدريجياً في المناطق الجنوبية، حيث يصل معدل الأمطار في شمال قطاع غزة إلي حوالي 450ملم/ العام بينما في قطاع جنوب غزة يصل حوالي 225 ملم/العام، أما بالنسبة لمعدل الأمطار علي كامل قطاع غزة فيصل إلي حوالي 365ملم/العام أي بما مجموعة 133 مليون متر مكعب/العام، ويلاحظ أيضاً أن 20% من مناطق قطاع غزة يتراوح معدل الأمطار بها ما بين 400-500ملم/ العام وأن 50% من المناطق تتراوح ما بين 300-400ملم/العام وأن 30% من المناطق تتراوح معدل الأمطار إلي أقل من 300ملم/العام.

وتجدر الإشارة أن الأمطار هي المصدر الرئيسي المغذي للخزان الساحلي في قطاع غزة وعليه فإن زيادة الأمطار وتوزيعها سيكون لها تأثير إيجابي علي المياه الجوفية سواء كان من حيث الكمية أو النوعية، وبالأخذ بعين الاعتبار معدل تسريب مياه الأمطار من خلال الطبقات الغير مشبعة التي تعلو الخزان الجوفي وكذلك امتداد المناطق السكنية وشبكة الطرق وتأثيراتها السلبية في التقليل من معدل تسرب مياه الأمطار، فقد قدرت كميات المياه المغذية للخزان الجوفي إلي حوالي 50 مليون متر مكعب.

ثانيا: المياة السطحية

كون أن طوبغرافية قطاع غزة شبه مستوية مع اختلاف بسيط في التضاريس (0-80متر/فوق سطح الأرض) ومع قلة الأمطار نسبياً فإن المياه السطحية لا تأخذ حيزاً كبيراً من مصادر المياه حيث يوجد في قطاع غزة 3 أودية رئيسية وهي:

وادي بيت حانون

ويقع في الجزء الشمالي من قطاع غزة، ومنبعه يقع في الأراضي الإسرائيلية شرقاً ومصبه يقع أيضاً داخل إسرائيل مروراً بقطاع غزة ويعتبر من الأودية الجافة تقريباً عدي في السنوات الممطرة التي قد ينتج عنها أحياناً تدفق وسريان مياه الوادي ولكن بمعدلات قليلة وهذا يحدث مرة في العشرة أو العشرين عاماً ولهذا السبب هناك تعديات واضحة علي مجري الوادي داخل قطاع غزة واستخدام أراضيه من قبل المواطنين.

وادي غزة

من الأودية الرئيسية في قطاع غزة وتنبع مياهه أيضاً خارج أراضي قطاع غزة شرقاً امتداداً حتي جبال الخليل بمساحة تجميع تصل إلي حوالي 5000كم2، وفي السنوات غزيرة الأمطار تتدفق مياهه خلال الوادي بمعدل يصل إلي حوالي 20مليون متر مكعب سنوياً متدفقه غرباً إلي البحر الأبيض المتوسط، علماً بأن إسرائيل تقوم بحجز التدفق الطبيعي لمياه الوادي إلي قطاع غزة من خلال إنشاء عدة مصدات لتجميع المياه السطحية واستخدامها في مشاريع زراعية أو صناعية مما يجعل الوادي جافاً معظم السنوات عدا السنوات الغزيرة الأمطار حيث لا تتمكن إسرائيل من السيطرة عليها أو تجميعها كونها تزيد الطاقة التخزينية الموجودة وقد لوحظ ذلك عدة مرات كان أخرها شتاء 2009/2010. ونتيجة لذلك التدفق السريع الذي يحصل

Governorate	Total Production	Total Consumption	System Efficiency	L/C/D Production	L/C/D Consumption
North	23,389,963	11,664,340	50%	180	90
Gaza	27,024,755	17,024,755	63%	123	78
Middle	13,636,819	8,287,506	61%	137	83
KhanYounis	14,702,700	8,997,143	61%	120	73
Rafah	9,712,729	6,089,174	63%	120	75
Total	88,466,966	52,062,918	58.9%	135.4	79.8

إمدادات المياه المحلية في قطاع غزة / 2014

في فترة زمنية قصيرة تنتج عنه عدة أضرار وفيضانات علي جانبي الوادي داخل قطاع غزة كنتيجة طبيعية لعدم قدرة مجري الوادي علي استيعاب هذه الكميات الكبيرة.

وادي السلقا

يقع هذا الوادي في وسط قطاع غزة (جنوب دير البلح) متجهاً من الشرق إلي الغرب وهو من الأودية الصغيرة والذي ليس له مصب إلي البحر الأبيض المتوسط كدليل لقلة مياهه وبطئ تدفقه، حيث أن معظم مياهه ناتجة عن تجميع مياه الأمطار المحلية في نطاق منخفض الوادي ولفترة زمنية محدودة.

ثالثا: المياة الجوفية

المياه الجوفية هي المصدر الوحيد في قطاع غزة والذي يعتمد عليه السكان لتلبية احتياجاتهم المائية للأغراض المختلفة سواء كانت الأدمية أو الزراعية أو الصناعية ومصدرها من الخزان الساحلي فقط والذي يقع كامل مساحة قطاع غزة حيث تتراوح سمك طبقاته الحاملة للمياه ما بين عدة أمتار في الشرق الجنوبي والجنوب الشرقي من القطاع إلي حوالي 120-150متر في المناطق الغربية وعلي طول الشريط الساحلي.

تقل كمية الأمطار المتساقطة في قطاع غزة عن تلك التي في الضفة الغربية، كما أنها متغيرة من سنة إلى سنة ومن منطقة إلى أخرى. ويتراوح معدل تساقط الأمطار السنوي في غزة ما بين 200 - 900 ملمتر وتقدر كمية هطول الأمطار السنوية على قطاع غزة ما بين 100 - 130 مليون متر مكعب.

في تقرير أصدرته سلطة المياه الفلسطينية حول كمية الأمطار التي هطلت فوق القطاع عام 2007 بلغ حوالي 405 ملم / سنة، أي ما مجموعه 147 مليون متر مكعب سنويا، أما كمية المياه المغذية للخزان الجوفي فقد وصلت إلى حوالي 80 مليون متر مكعب سنويا، بينما يقدر الاستهلاك عام 2007 بحوالي 172 مليون متر مكعب منها 85 مليون متر مكعب للاستخدام المنزلي و87 مليون متر مكعب للاستخدام الزراعي.

كما أصدرت سلطة المياه الفلسطينية في الربع الثاني من عام 2015؛ في دراسات خاصة بعنوان:

(2014 water Resources Summary Report/ Gaza strip)

لـ5 محافظات و(25 بلدية) والهدف من هذا التقرير ملخص موارد المياه يلقون الضوء على الوضع الموارد المائية في قطاع غزة من حيث الكمية والجودة للعام 2014، على أساس: نتائج سجلات مستوى المياه الجوفية وتقلب مع الوقت، نوعية المياه الجوفية من المياه تمثيلي الآبار التي تغطي قطاع غزة، وإجمالي إنتاج المياه الجوفية وكذلك استهلاك الفرد من مختلف المحافظات غزة قطاع.

وقد اتضح من الدراسة إمدادات المياه المحلية وكان مجموع المياه المزودة للاستخدام المحلي في قطاع غزة حوالي 88.466 مليون متر مكعب في عام 2014. حيثما يتم توفير 96٪ (84.9 مليون متر مكعب) من تلك المياه من المياه الجوفية من خلال 247 بئرا للمياه. في حين تم توفير 4٪ المتبقية (3.54 مليون متر مكعب) من ميكروت.

ومن الجدير بالذكر أن محطات تحلية المياه الخاصة بالقطاع تستخرج حوالي 6 مليون متر مكعب / مياه إضافية من نفس المنبع مع الأخذ في الاعتبار كفاءة نظام توزيع شبكة (58.9٪ متوسط كقيمة)، بلغ إجمالي استهلاك المياه 52.1 مليون متر مكعب في عام 2014.

وهذا يعني أن المتوسط اليومي في استهلاك المياه للفرد هو 79.8 لتر / ج / د. بشكل عام، وكفاءة نظام التوزيع يختلف من منطقة إلى أخرى، حيث أنه يتراوح من حوالي 63٪ في محافظة غزة وحوالي 50٪ في المحافظة الشمالية.

وبناء على ذلك، تراوح نصيب الفرد من الاستهلاك بين 90 لتر / ج / د في المحافظة الشمالية على الرغم من كفاءتها منخفضة النظام (50٪) كما يدل على كميات الإنتاج العالية المياه الجوفية و 73 لتر / ج / د في محافظة خان يونس.

تم تسجيل الحد الأقصى من الإنتاج في المحافظة الشمالية من 180 لتر / ج / د في حين أن أدنى هو 120 لتر / ج / د في خان يونس ورفح.

وحيث أن الإهمال المتعمَّد لتنمية قطاع المياه في فلسطين من قبل الإحتلال الإسرائيلي على مدار عقود من الزمن، ساهم، وبشكل مباشر، في الحد من

فرص التنمية الحقيقية، وعلى الرغم من إطلاق عملية السلام وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في العام ١٩٩٤، إلا أن تطوير قطاع المياه بقي مقيّداً نتيجة للمعيقات التي فرضتها سلطاتُ الاحتلال حتى ضمن الاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.

ولذلك ومنذ إنشاء سلطة المياه الفلسطينية (السلطة) وفق القانون رقم ٢ لسنة 1996 أخذت السلطةُ على عاتقها مسؤوليةَ بناء وتطوير مؤسسات قطاع المياه، إضافةً إلى بناء وتأهيل البنية التحتية المدمرة من خلال المشاريع الممولة من الدول المانحة، وتوفير خدمات المياه والصرف الصحي للمواطن الفلسطيني الذي حُرم منها على مر عقود الاحتلال.

فلقد عانى قطاع المياه في فلسطين من وجود قيود ومعيقات كبيرة من قبل الاحتلال الإسرائيلي مما أدى إلى انعدام التنمية وعدم وجود بنية تحتية ملائمة لخدمات المياه والصرف الصحي بشكل عام.

وقد عمد الاحتلال إلى الإبقاء على القيود والمعيقات لتطوير وتنمية قطاع المياه، لما لهذا القطاع من بُعد إستراتيجي في التنمية المستدامة من جهة، وللإبقاء على السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه واستغلالها حسب متطلبات التنمية للمجتمع الإسرائيلي، ودون الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الفلسطينية من المياه من جهة أُخرى.

وعلى الرغم من كافة المعيقات والعقبات التي فرضتها سلطاتُ الاحتلال، إلا ان سلطةَ المياه استطاعت، وعلى مدار السنوات الماضية، تسخيرَ كافة الجهود والموارد المالية لتطوير البنية التحتية للمياه والصرف الصحي وتطوير الخدمات المقدمة للمواطن، ومحاولة زيادة حصة الفرد الفلسطيني من استهلاك المياه، أُسوةً بباقي شعوب العالم بما فيها شعوب الدول المجاورة.

وقد عمدت السلطة إلى تكريس مفاهيم وأسس الإدارة المتكاملة لمصادر المياه إيماناً منها بأهمية المياه في عملية التنمية المستدامة، وضرورة الوصول للمياه وتوفيرها لكافة القطاعات التنموية في فلسطين، وللإستخدامات التنموية المختلفة للمياه بما في ذلك الإستخدام المنزلي، الإستخدام الصناعي، الإستخدام الزراعي والسياحة وغيرها من القطاعات الحيوية المهمة، وإيماناً منها بأهمية توفير المياه بشكل مستدام وآمن للمجتمع الفلسطيني بكافة مقوماته وفئاته وشرائحه.

ولمواجهة تحديات الأوضاع المائية بالأراضي الفلسطينية تحاول السلطة الفلسطينية ممثلة لسلطة المياه في التصدي لهذه التحديات بإحكام إدارة الموارد المتاحة لتلبي قدر المستطاع الإحتياجات المتزايدة وفي هذا الإطار كانت الإستراتيجية 2016 / 2018 التي وضعتها سلطة المياة الفلسطينية بما تتضمنه من برامج وتدخلات لتعزيز الصمود الفلسطيني والتشبث بالأرض مهما كانت الصعاب والتحديات بما يتطلب أهمية الوقوف إلي جانب سلطة المياة الفلسطينية وتوفير الدعم والإسناد الضروري لهذه الإستراتيجية وتلك البرامج والمشاريع التي تضمنتها في إطار دعم وتعزيز الصمود والنضال الفلسطيني لإسترداد الحقوق كل الحقوق الفلسطينية، وإنهاء الإحتلال الإسرائيلي التحدي الأكبر، وإنجاز البرامج والتدخلات التي تضمنتها استراتيجية قطاع المياه 2016/ 2018، لتلائم توجه الحكومة الفلسطينية في عملها لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ولتتلاءم مع الخطة القطاعية للحكومة، والقرار بقانون رقم (١٤ لسنة ٢٠١٤) بشأن المياه، وحيث أن هذه الخطة بنيت على أسس علمية ومهنية، ومن مبدأ أن نجاح التخطيط الاستراتيجي يعتمد على مبدأ المشاركة، فقد كانت المشاركة متواصلة في عملية إعدادها من جانب جميع المستويات والوحدات الإدارية في سلطة المياه، وهو ما يضمن المشاركة في التنفيذ وينشر ثقافة التخطيط الاستراتيجي.

فقد قامت سلطة المياه الفلسطينية بتطوير خطتها الاستراتيجية بالاعتماد على رؤيتها:

"مصادر مائية مستدامة ومتكاملة قادرة على تحقيق الاحتياجات الأساسية والتنموية لدولة فلسطين."

وسعياً من سلطة المياه لتحقيق رؤيتها، وبالانسجام مع رسالتها المؤسسية، تسعى سلطة المياه خلال السنوات القادمة من خطتها الاستراتيجية لتحقيق الغايات والأهداف التالية:

- الغاية الأولى: تطوير وحماية مصادر المياه وفق مبادئ الإدارة المتكاملة
- الغاية الثانية: تحقيق العدالة في توزيع خدمات المياه والصرف الصحي
- الغاية الثالثة: تحقيق إدارة فاعلة وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد في قطاع المياه
- الغاية الرابعة: الاستثمار في البناء المؤسسي وتحقيق التميز التشغيلي لسلطة المياه

المخطط الإسرائيلي للسيطرة على مياه الضفة الغربية وقطاع غزة

وضعت العديد من المستوطنات في الضفة الغربية بشكل استراتيجي على مصادر المياه الرئيسية

سعت إسرائيل منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967 إلى حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه في المياه، وعمدت سلطات الاحتلال إلى إصدار العديد من الأوامر العسكرية التي تجعل المياه الفلسطينية تحت تصرف إسرائيل المطلق.

الأوامر العسكرية الإسرائيلية

عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة في يونيو/حزيران1967، كان يسري في الأراضي الفلسطينية المحتلة نظام قانوني متعدد، يتألف من القوانين العثمانية والبريطانية و(الأردنية (في الضفة الغربية و(المصرية (في قطاع غزة، ويمثل تركة القوى التي كانت تحكم المنطقة من قبل.

وقد أصدر الجيش الإسرائيلي سلسلةً من الأوامر العسكرية التي يستولى بموجبها على موارد المياه والأراضي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الأمر العسكري رقم 92، الصادر في 15 أغسطس/آب 1967، ويمنح الجيش الإسرائيلي السلطة الكاملة على جميع الأمور المتعلقة بالمياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الأمر العسكري رقم 158، الصادر في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 1967، وينص على عدم السماح للفلسطينيين بإقامة أية منشآت مائية جديدة دون الحصول أولاً على تصريح من الجيش الإسرائيلي، كما يقضي بمصادرة أية مُنشأة مائية أو مورد مائي يُقام دون تصريح.

الأمر العسكري رقم 291، الصادر في 19 ديسمبر/كانون الأول 1968، وينص على إلغاء جميع الترتيبات المتعلقة بالأراضي والمياه والتي كانت قائمة قبل احتلال إسرائيل للضفة الغربية.

فيما يتعلق بقطاع غزة، صدر الأمر العسكري رقم 498 (عام 1974) والأمر العسكري رقم 558 (عام 1977)، وهما بالمثل يمنحان الجيش الإسرائيلي جميع السلطات بخصوص الأمور المتعلقة بالمياه.

ولا تزال هذه الأوامر وغيرها من الأوامر العسكرية سارية في الوقت الحالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولكنها لا تُطبق إلا على الفلسطينيين، أي إنها لا تطبق على المستوطنين الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذ لا ينطبق عليهم إلا القانون المدني الإسرائيلي.

كما تولى الجيش الإسرائيلي السيطرة على "هيئة المياه بالضفة الغربية"، التي كان الأردن قد أنشأها عام 1966 بموجب القانون رقم 37. لتطوير وصيانة نظام إمدادات المياه بالضفة الغربية.

وتقوم هذه الهيئة بتشغيل عدد من الآبار يبلغ 13 بئراً في الضفة الغربية وتسيطر إسرائيل على معظمها، وتُباع مياه هذه الآبار إلى المجتمعات المحلية الفلسطينية وإلى المستوطنات الإسرائيلية.

وفي عام 1982، تسلمت شركة "ميكوروت"، وهي الشركة القومية الإسرائيلية للمياه، مرافق البنية الأساسية

للمياه في الضفة الغربية التي يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي. وتتولى شركة "ميكوروت" تشغيل نحو 42 بئراً في الضفة الغربية، وبصفة أساسية في منطقة وادي الأردن، وتذهب أغلب إمداداتها إلى المستوطنات الإسرائيلية. وتبيع شركة "ميكوروت" بعض المياه إلى مرافق المياه الفلسطينية ولكن السلطات الإسرائيلية، وليس شركة "ميكوروت"، هي التي تحدد الكميات التي تبيعها.

وفي ظل النظام العسكري الإسرائيلي الجديد المفروض في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لم يعد الفلسطينيون يستطيعون حفر آبار جديدة أو إعادة تأهيل أو حتى إصلاح الآبار الموجودة، بل ولا القيام بأية مشروعات أخرى ذات علاقة بالمياه (من الأنابيب إلى الشبكات والخزانات إلى الآبار والينابيع بل حتى صهاريج تجميع ماء المطر) دون الحصول على تصريح أولاً من الجيش الإسرائيلي.

ومن الناحية النظرية، يمكن الحصول على هذه التصاريح لحفر الآبار أو إعادة تأهيلها بعد إجراءات إدارية طويلة ومعقدة، أما من الناحية العملية، فقد رُفضت معظم طلبات الحصول على تصريح، ولم يصدر إلا 13 تصريحاً في الأعوام التسعة والعشرين من عام 1967 إلى عام 1996 وهو تاريخ إنشاء "سلطة المياه الفلسطينية" ولكن هذه التصاريح جميعاً كانت لمشروعات خاصة بالاستعمال المنزلي فقط، ولم تكن تكفي حتى للتعويض عن الآبار التي جفت أو باتت غير صالحة منذ 1967.

وبالإضافة إلى الأوامر العسكرية المذكورة آنفاً، أصدر الجيش الإسرائيلي أعداداً أخرى متكاثرة منها، وكانت غايتها أو كان من جرائها منع أو وضع القيود على انتفاع الفلسطينيين بالمياه والأراضي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

فعلى سبيل المثال، ينص الأمر العسكري رقم 1039 الصادر في 5 يناير/كانون الثاني 1983 بشأن غرس أشجار الفاكهة وزراعة الخضراوات، وهو يوسع نطاق الأمر العسكري 1015 الصادر بتاريخ 27 أغسطس/آب 1982 بحيث يشمل الخضراوات إلى جانب الفواكه على ما يلي:

"طبقاً للسلطة الممنوحة لي، وبصفتي قائد قوات الدفاع الإسرائيلية في المنطقة، ولأنني أعتقد أن هذا الأمر ضروري لرفاهية السكان.. من المحظور زراعة أية خضراوات في منطقة أريحا إلا بعد الحصول على تصريح كتابي من السلطة التي يعنيها الأمر وفقاً للشروط التي تضعها هذه السلطة (المادة 2 أ) أما المادة 10 من الأمر الأصلي، وهو الأمر العسكري رقم 1015، فتنص على أن "أي شخص يخالف هذه الأحكام يعاقب بالحبس سنة واحدة أو بغرامة قد تصل إلى 15000 شيكل إسرائيلي جديد [نحو خمسة آلاف دولار أمريكي] أو بالعقوبتين معاً، وبغرامة قدرها 500 شيكل إسرائيلي جديد [نحو 160 دولار أمريكي] عن كل يوم يستمر فيه ارتكاب

جنود إسرائيليون دمروا خزان مياه مستخدمة من قبل المزارعين الفلسطينيين خارج الضفة الغربية في قرية يطا بالقرب من مستوطنة سوسيا

خزانات المياه الفلسطينية المدمرة من قبل المستوطنين في الخليل

المخالفة. وإذا كانت إحدى المحاكم قد أمرت ذلك الشخص باقتلاع المحاصيل التي زرعها دون تصريح، فمن حق السلطة المعنية اقتلاع المحاصيل وأن تفرض على المتهم دفع جميع تكلفة اقتلاع المحاصيل".

إن سلطات الاحتلال أخذت هذه الأوامر رغم إدراكها أن موقفها في مسألة المياه غير قانوني وفق الإطار الدولي وأنه لا تندرج إدارة مصادر المياه ضمن صلاحياتها كقوة احتلال، وذلك ما ينص عليه قانون "الاحتلال المحارب" الموجود في لوائح لاهاي لسنة 1907 واتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949.

وعلى امتداد أربعة عقود، أدت الأوامر العسكرية الإسرائيلية الصادرة ظاهرياً "لحماية" الموارد الطبيعية والمحميات الطبيعية، بما في ذلك الموارد المائية، إلى إصابة الأنشطة الزراعية الفلسطينية بالشلل في شتى أرجاء الضفة الغربية.

وفي المقابل، مُنح المستوطنون الإسرائيليون الحق، في الفترة نفسها، ودونما حدود تقريباً، في الانتفاع بإمدادات المياه في إنشاء وريٍّ مزارع كبيرة تساعد على دعم المستوطنات الإسرائيلية التي أُقيمت بشكل غير مشروع.

تطبيقا لهذه الأوامر قامت إسرائيل بمجموعة من الإجراءات والممارسات لسرقة الموارد المائية في الضفة والقطاع ولحرمان الشعب الفلسطيني منها:

1. حرمت إسرائيل الفلسطينيين من حقهم الطبيعي في مياه نهر الأردن ونهر اليرموك في الضفة الغربية، علما بأن حصة الفلسطينيين من هذه الأنهار الدولية تبلغ 320 مليون متر مكعب سنويا، بالإضافة إلى الضخ الجائر من نهر الأردن لصالح المستوطنات ومنع السيول في موسم الشتاء من الوصول إلى مجرى نهر الأردن وبالتالي إلى البحر الميت وحجزها في برك ضخمة بمحاذاة النهر.
2. قامت سلطات الاحتلال بتدمير 162 بئر مياه زراعي على طول الأغوار شرقي ما يعرف بخط الـ90 وبالتالي حرم الفلسطينيون من مصدر عيشهم الوحيد (الزراعة) ومنعوا من تحديث وتطوير بقية الآبار.
3. وضع الاحتلال سقفا لكمية المياه (تجهيز الآبار بالعدادات) التي تسمح لأصحاب الآبار في الضفة والقطاع بضخها بحيث لا تزيد على 100 متر مكعب في الساعة.
4. منع المزارعين الفلسطينيين من حفر آبار جديدة.
5. أقامت إسرائيل العديد من المستوطنات فوق الأحواض الجوفية الغنية بالمياه، ففي الضفة الغربية مثلا تم بناء 70% من المستوطنات على حوض الخزان الشرقي، وأخذت في استهلاك مياه هذه الأحواض بمعدلات خيالية مدمرة بذلك الكثير من الأراضي الفلسطينية.
6. حفرت سلطات الاحتلال حوالي 500 بئراً عميقا بمحاذاة الخط الأخضر على الحدود مع الضفة

الغربية تستخرج من خلالها ما بين 367 – 545 مليون متر مكعب سنويا من مياه الحوض الغربي في الضفة، وتستنزف مياه هذا الحوض من خلال الضخ الجائر لمياهه، في حين يبلغ حجم التغذية السنوية لهذا الحوض حوالي 362 مليون متر مكعب ومن غير المسموح للفلسطينيين استغلال أكثر من 5% من مجموع الإنتاج الكلي لهذا الحوض أي ما يعادل حوالي 21 مليون متر مكعب سنويا فقط.

7. تستهلك إسرائيل المياه الفلسطينية في الضفة والقطاع بإفراط كبير دون مراعاة للتوازن المائي بين التغذية السنوية والاستهلاك وتسرق إسرائيل ما يزيد على 85% من المياه في الخزان الجوفي في الضفة الغربية ما يفوق 483 مليون متر مكعب سنويا بالإضافة إلى 12-10 مليون متر مكعب سنويا من مياه قطاع غزة. هذه الكميات تغطي ما يفوق 25% من احتياجات إسرائيل المائية.

8. الجدار العازل: يعتبر الجدار العازل عملية تقوم بها سلطات الاحتلال لإحكام سيطرتها على الموارد المائية الفلسطينية ومنع الفلسطينيين من استخدامها أو حتى الاقتراب منها. يأتي مسار الجدار ليتطابق والتكوينات الصخرية المكونة للأحواض المائية الجوفية في الضفة الغربية، بحيث يقوم بعزل مناطق الاستخراج الأمثل ذات الجدوى المائية في تخزين المياه. في المراحل الأولى للجدار حرم الفلسطينيون من حوالي 25% من معدل الاستخراج السنوي لديهم من الحوض الغربي الذي كما ذكر سابقا يبلغ 21 مليون متر مكعب سنويا، كما عزل حوالي 26 بئرا بطاقة إنتاجية حوالي 5 ملايين متر مكعب سنويا. وأدت أعمال الحفر والجرف لإقامة الجدار بتعطيل 23000 متر من شبكات الري. كما تتأثر 48 بئرا من الآبار الفلسطينية الواقعة بمحازاة الجدار بالفعاليات العسكرية والأمنية. أما الجدار العازل في الأغوار الفلسطينية كما يحدث حاليا أو في حالة إقامة الجدار الشرقي سيؤدي ذلك إلى عزل الحوض المائي الشرقي بالكامل وحرمان الفلسطينيين من الانتفاع بمياهه.

9. يفيد تقرير البنك الدولي بتاريخ 27 أيار 2009 أنه في بعض مناطق الضفة الغربية يعيش الفلسطينيون على أقل من 15-10 لتر لكل فرد يوميا. وهي كمية بحدود أو دون المستويات التي تنصح بها منظمة الصحة العالمية لتحاشي الأوبئة. أما في قطاع غزة فإن الحالة أكثر سوءا فقط 10%-5% من المياه المتاحة نقية بشكل ملائم للشرب. كما ذكر التقرير أن اللجنة المشتركة للمياه التي أنشئت عام 1995 بين إسرائيل والفلسطينيين كمعيار مؤقت في ظل اتفاقية أوسلو للسلام، قد فشلت في تحقيق نتائج ملائمة وتتطلب الإصلاح، وأن الآمال على هذه الاتفاقية باحتمال توفير موارد مائية للسلطة الفلسطينية عبرت في واقعها فقط عن التحيز.

جندي إسرائيلي يصور جرافة تقوم بتدمير قناة مياه بناهافلسطيني ليروي أرضه بالقرب من مستوطنة كريات أربع في الخليل في الضفة الغربية المحتلة

إسرائيل وسرقة ينابيع المياه الفلسطينية

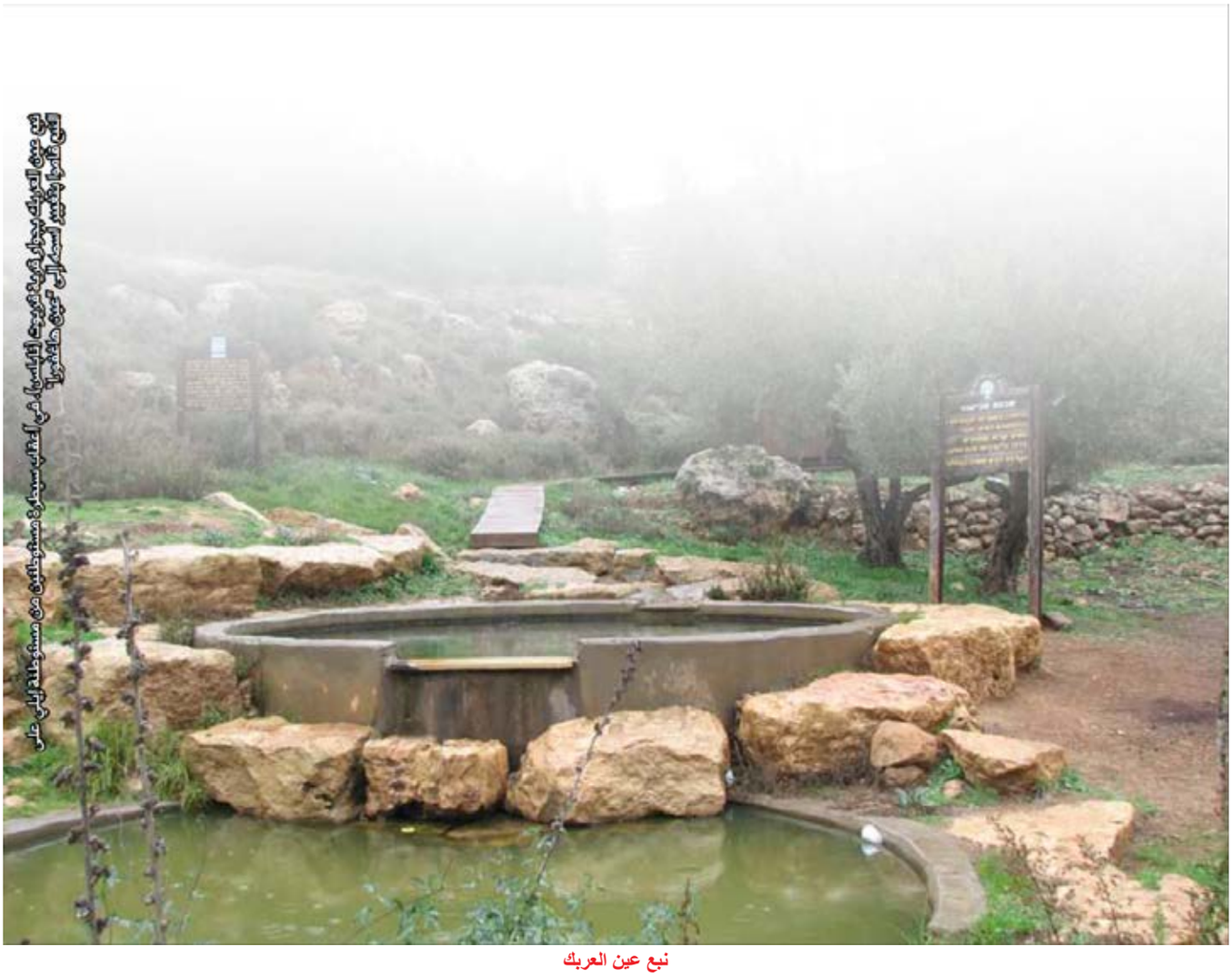

نبع عين العربك

نبع عين الزرير قرب قرية عطارة (رام الله) تم الاستيلاء عليه وتهويده وأصبح معلما لرحلات المستوطنين وتم تغيير اسمه إلى "عير عتيرت"

على مدار قرون قامت الينابيع وهي أماكن تندفع منها المياه الجوفية بصورة طبيعية إلى السطح في الضفة الغربية بدور المصدر الرئيس للمياه بكافة استخداماتها، ما أدى إلى تطور القرى والبلدات في محيطها.

وتبقى الينابيع أكبر مصدر للري في الضفة الغربية وآلية هامة لحل مشاكل مجتمعات غير متصلة بشبكة الري أو تلك المتصلة ولكن تصلها المياه بصورة متقطعة لتلبية احتياجاتها المنزلية والمعيشية. الينابيع، أيضاً، جزء لا يتجزأ من المشهد الطبيعي للضفة الغربية والأماكن الطبيعية المفتوحة، وهي بهذا المعنى أماكن للراحة والاستجمام العائلي.

بيد أن وصول الفلسطينيين إلى عدد متزايد من الينابيع، على مدار السنوات القليلة الماضية، تقلّص بصورة ملحوظة، وكثيراً ما أُوقفِ بالكامل من جانب المستوطنين الإسرائيليين، غالباً عبر التهديد والترهيب وفي معظم الحالات، يشرع المستوطنون الإسرائيليون، بعد إزالة التواجد الفلسطيني في هذا النبع أو ذاك والمناطق المحيطة به، في تطوير المنطقة، وتحويلها إلى مكان لجذب السائحين.

انخرطت إسرائيل في توطين جانب من سكانها المدنيين، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، منذ عام 1967، منتهكة بذلك القانون الدولي الإنساني وفي هذا السياق، استولت السلطات الإسرائيلية، عبر آليات متنوعة، على ما يزيد عن مليوني دونم من الأرض الفلسطينية العامة والخاصة (حوالي 40 بالمائة من مساحة الضفة الغربية) وخصصتها لتطوير المستوطنات الإسرائيلية، كما استولت جماعات استيطانية إسرائيلية على أرض فلسطينية، وممتلكات أخرى بالقوة، دون الحصول على التراخيص الرسمية من السلطات الإسرائيلية، بيد أن ذلك لم يحدث دون قبول، وفي الأغلب دون دعم فعّال من جانب تلك السلطات.

فمنذ بداية احتلالها في عام 1967، أنشأت إسرائيل وحافظت على نظام للسيطرة المباشرة على استغلال وتوزيع مصادر المياه في الضفة الغربية وقد عمل هذا النظام - الذي يشمل نظام تصاريح مقيّدة تطبق على تطوير أي بنية تحتية تتصل بموضوع المياه - لصالح السكان الإسرائيليين، في إسرائيل والمستوطنات، على حساب حقوق الفلسطينيين وحاجتهم من المياه.

وفي سياق اتفاقات أسلو الموقعة في تسعينيات القرن الماضي، أنشئت لجنة إسرائيلية- فلسطينية مشتركة للمياه، وأعطيت صلاحية تنظيم استخدام مصادر المياه في الأرض الفلسطينية المحتلة وعلى الرغم من التمثيل الفلسطيني في اللجنة المشتركة للمياه، إلا أن هذه الآلية منحت إسرائيل القدرة على الاعتراض على أو تأخير أي مشاريع ذات صلة بالمياه (بما في ذلك مشاريع في المنطقة أ و ب).

علاوة على ذلك، أي مشروع سيتم تنفيذه ويخص المياه في المنطقة (ج)، التي تغطي 60 بالمائة من مساحة الضفة الغربية، يتطلب أيضاً تصريحاً من ما تسمى بالإدارة المدنية الإسرائيلية، التي تديرها إسرائيل بمفردها وفي ظل التفسير الإسرائيلي للاتفاقات فإن هذا التفسير ينطبق على صيانة وتجديد الآبار والخزانات القائمة حاليا.

قد أسفر هذا النظام متعدد الطبقات للحصول على موافقات بشأن مشاريع

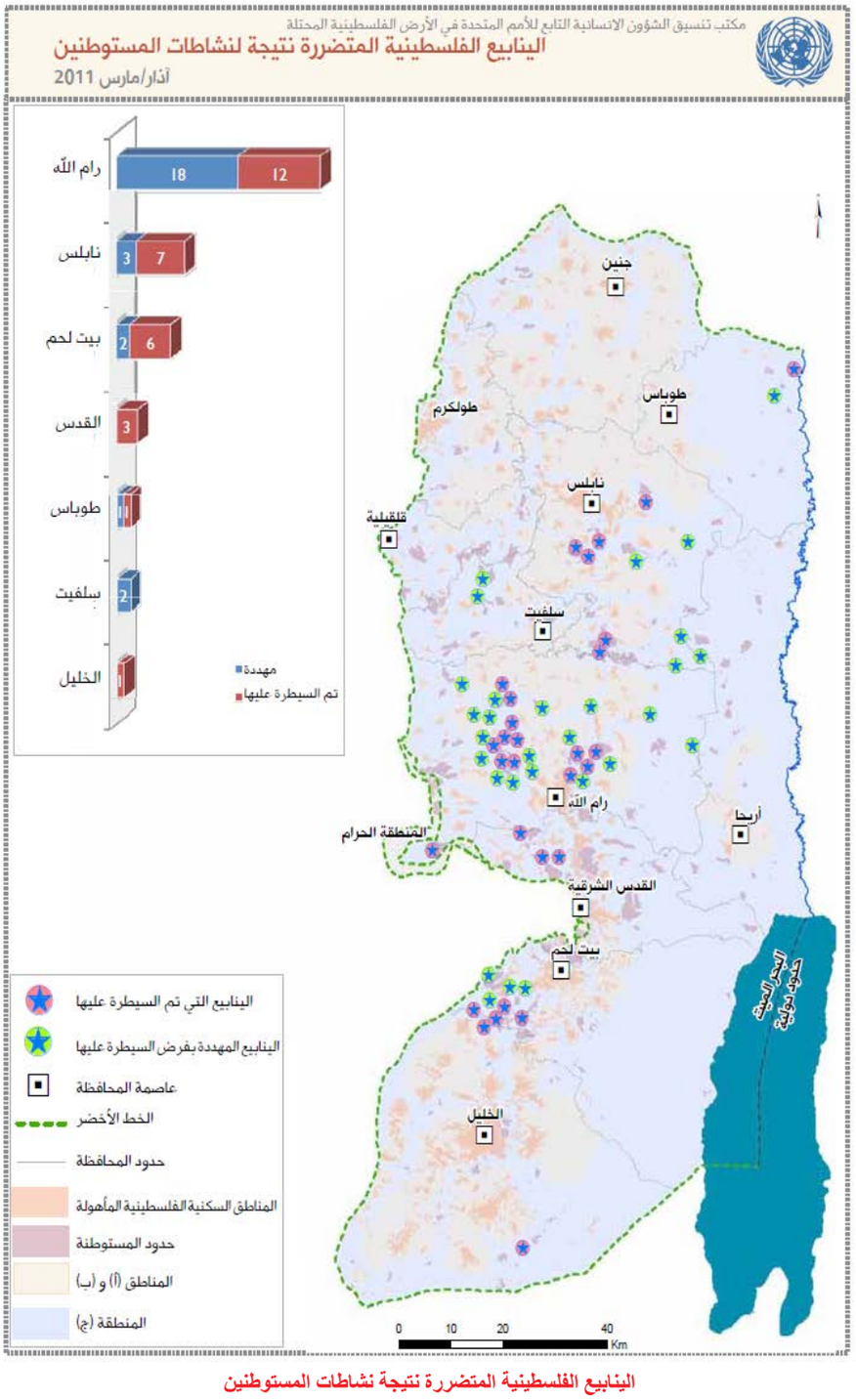

الينابيع الفلسطينية المتضررة نتيجة نشاطات المستوطنين

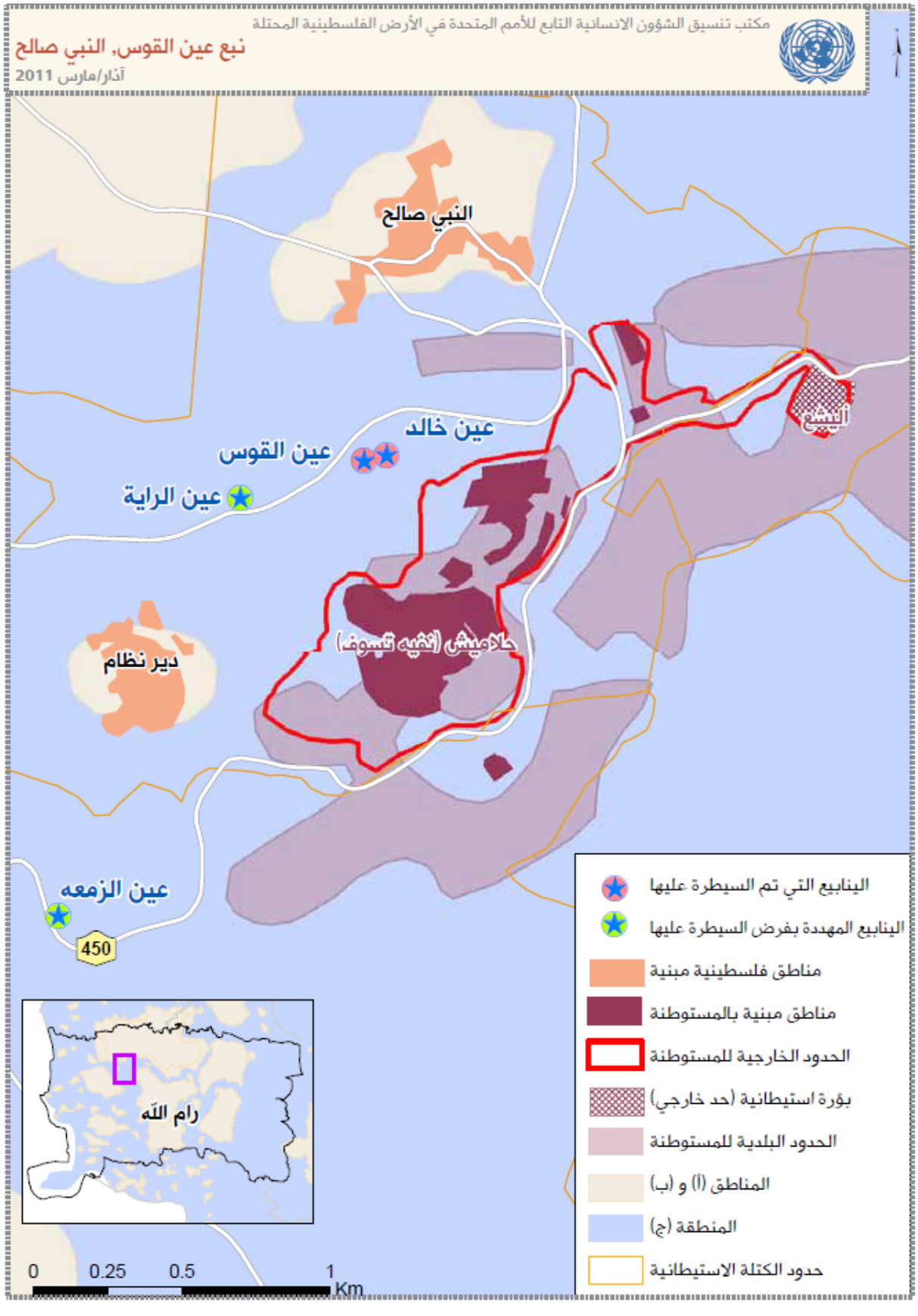

الينابيع التي تم السيطرة عليها

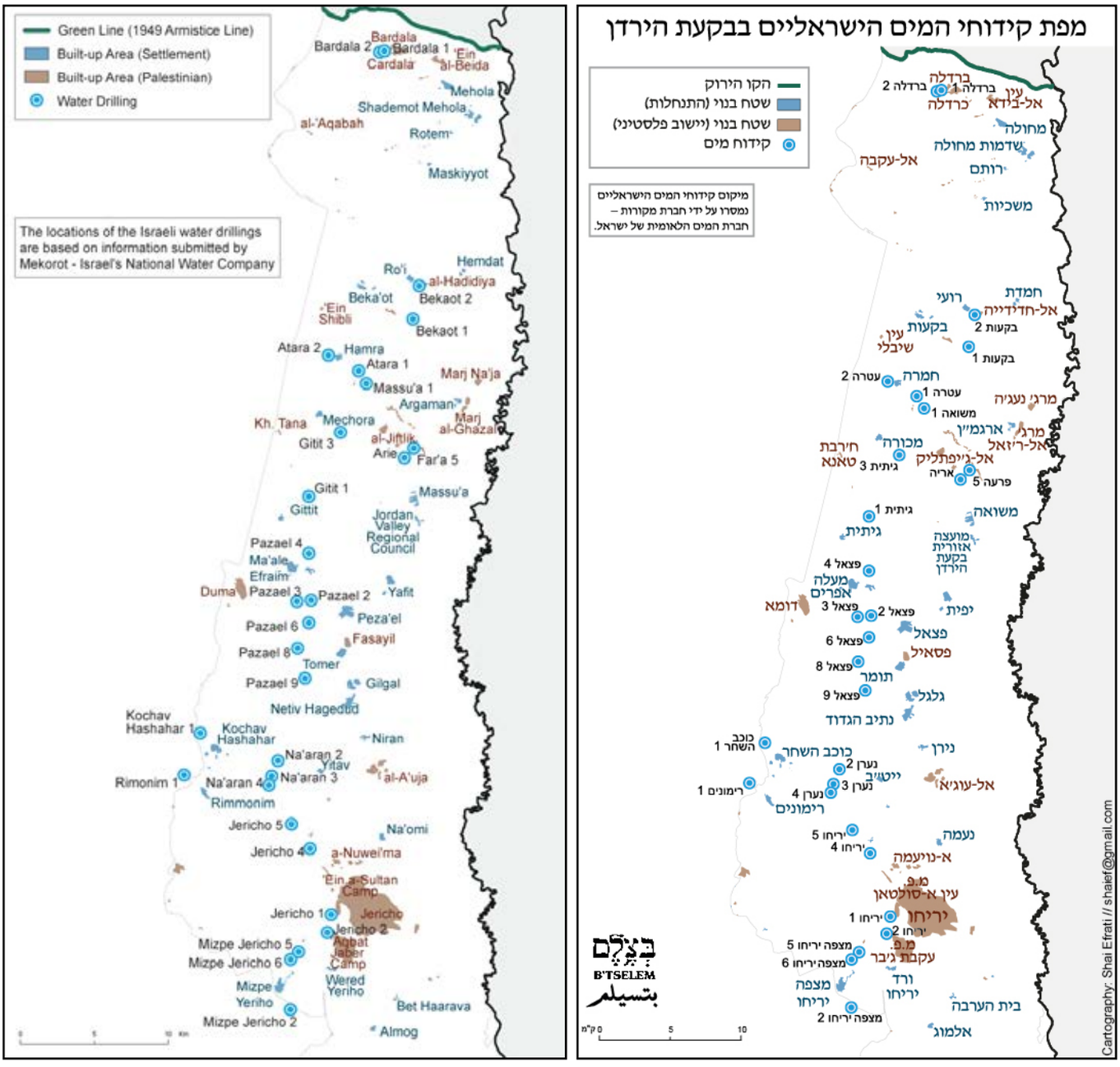

خارطة آبار المياه الإسرائيلية التي تم الاستيلاء عليها في وادي الأردن

المياه في رفض أو تأخير العشرات من مشاريع المياه المقدمة من جانب السلطة الفلسطينية.

لقد حرم الفلسطينيون، منذ بداية الاحتلال، من الوصول إلى المياه من نهر الأردن، وهو المصدر الأساسي للمياه السطحية في الضفة الغربية.

لذلك، أصبح الحوض الجوفي في المنطقة الجبلية مصدر المياه الوحيد القابل للوصول من جانبهم لتلبية الاحتياجات المنزلية والزراعية وهذا الحوض الجوفي مصدر عابر للحدود، ما يعني إمكانية استخدامه، حسب القانون الدولي، من جانب الفلسطينيين والإسرائيليين.

وينعكس عدم المساواة في توزيع المصادر المشتركة عبر وجود فجوة هائلة في استهلاك المياه للحاجات المنزلية لدى الإسرائيليين (في الضفة الغربية وإسرائيل) الذي يصل إلى ما معدّله 300 لتر للفرد في اليوم، مقارنة بحوالي 70 لتراً في اليوم للفرد لدى الفلسطينيين وهذا أقل بكثير من معدّل 100 لتر في اليوم للفرد، الموصى به من جانب منظمة الصحة العالمية.

كل المستوطنات التي تعترف بها السلطات الإسرائيلية بصفة رسمية، وكذلك العديد من البؤر الاستيطانية، متصلة بشبكة المياه، وتتلقى الخدمة عبر سلطة المياه الوطنية الإسرائيلية (ميكروت) من آبار في الضفة الغربية وإسرائيل.

ومعظم المياه المخصصة للمستوطنات والعديد من البؤر الاستيطانية تستخدم في إنتاج المحاصيل الزراعية لغرض التصدير. كما وتشمل المعونات المالية

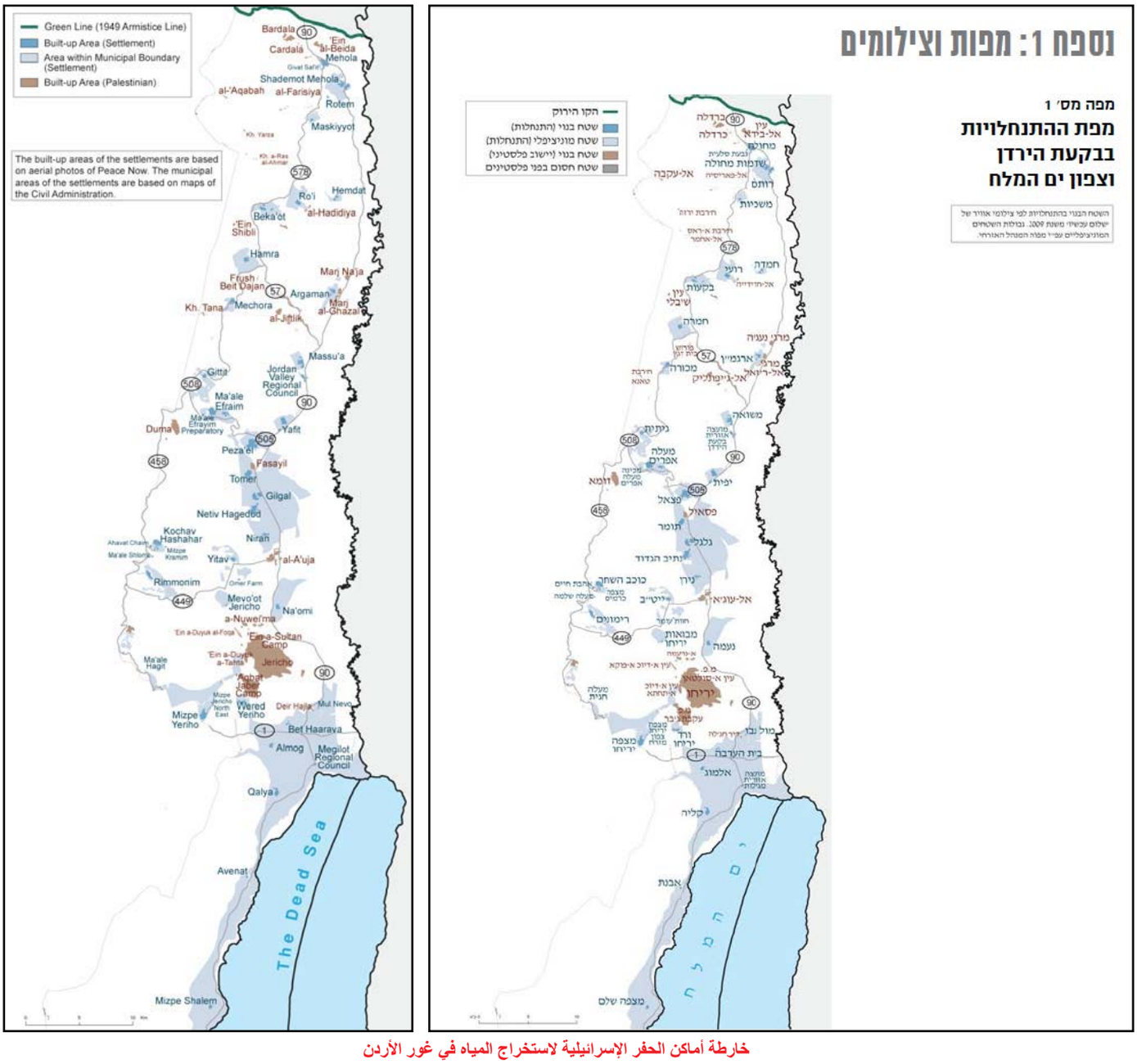

خارطة أماكن الحفر الإسرائيلية لاستخراج المياه في غور الأردن

المقدمة من الحكومة الإسرائيلية منتجاتها الزراعية، وتساعد في تعديل سعر المياه ومنافع أخرى.

من ناحية أخرى، حوالي 300 ألف من الفلسطينيين في الضفة الغربية في وضع ضعيف بسبب ندرة المياه وهذا يشمل 14 ألفاً يقيمون في حوالي 100 من المجتمعات الرعوية في المنطقة (ج) لا توجد فيها بنية تحتية للمياه، وهم يتمكنون من الوصول إلى أقل من 30 لترا للفرد في اليوم. تعتمد هذه المجتمعات على نقل المياه بالصهاريج، بأسعار تزيد خمس مرات عن سعر مياه شبكة الري.

كما وتصدر أوامر بالهدم لأحواض تجميع المياه التي تبنيها تلك المجتمعات دون تصريح من السلطات الإسرائيلية، وهي تصاريح يكاد يستحيل الحصول عليها. في عام 2011 وحده تم بالفعل هدم 70 من تلك الأحواض.

الينابيع: مصدر للمياه معرض لخطر الزوال

بينما يقدر العدد الإجمالي للينابيع في الضفة الغربية بحوالي 530 إلا أن ما تدره من المياه شهد تراجعاً دراماتيكياً في العقود الأخيرة، حيث لا يتدفق إلا في أقل من 20 بالمائة منها قدر يعتد به من المياه. في عام 2009 لم يبلغ مردود ما تدره الينابيع من المياه سوى نصف المردود على مدار ست سنوات سبقت هذا التاريخ وهذه نتيجة سنوات متلاحقة من انخفاض معدّل سقوط الأمطار، وفاقم منها عمليات إسرائيل الزائدة عن الحد في استخراج المياه (يزيد معدل الاستخراج، مثلا، عن الاحتمالات المقدرّة لإعادة ملء الأحواض الجوفية بصورة طبيعية) من الآبار الواقعة في الضفة الغربية وإسرائيل.

الأضرار الناجمة عن أزمة المياه في فلسطين

يعاني سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ضائقة مياه شديدة: ففي الضفة تتعلق الضائقة أساسًا بكميات المياه المخصّصة لخدمة السكان، وفي قطاع غزة تكمن المشكلة بالأساس في جودة المياه.

الحقّ في الحصول على المياه ونظام الصحة العامّة هو حق أساسيّ منصوص في المواثيق والمعاهدات الدولية التي وقعتها إسرائيل. في يوم 28/7/2010 أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة أنّ الحصول على مياه الشرب الآمنة والنظيفة ونظام الصحة العامة هي حق حيويّ لغرض التمتع الكامل بالحياة، ولممارسة جميع حقوق الإنسان الأخرى.

وفي أيلول من تلك السنة قال مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إنّ الحق في المياه ونظام الصحة العامة مشتقّ من الحق في مستوى حياة لائق.

تأثير أزمة المياه على الأراضي المزروعة

ونذكر على سبيل المثال لا الحصر ما جاء في تقرير الأمم المتحدة بتاريخ مارس 2012 تحت عنوان التأثير الإنساني لاستيلاء المستوطنين الإسرائيليين على مياه الينابيع الفلسطينية ونذكر منها بعض الاستشهادات:

قال المزارع جميل دراوشه، من نبع أم الجرب، عورتا: **"أملك أرضا مزروعة بأشجار الزيتون في هذه المنطقة، وعلى غرار الكثيرين من فلاحي عورتا اعتدت استخدام مياه النبع لري الأشجار. ومنذ بداية الانتفاضة الثانية في العام 2000، أصبح مستوطنو ايتمار عدوانيين جداً وشرعوا في مضايقتنا.. أخذوا أيضاً في القدوم إلى النبع للسباحة وسقي أغنامهم. حصلت لي حادثة مباشرة واحدة فقط عندما اقتربت مني مجموعة من المستوطنين المسلحين أثناء عملي في الحقل، هددوني وأرغموني على المغادرة. وفي السنوات القليلة الماضية أصبحنا نصل إلى الأرض فقط مرّات قليلة في السنة في أوقات محددة بعد التنسيق مع الجيش الإسرائيلي. أخطر حادثة وقعت مع الجنود كانت بتاريخ 20 مارس/آذار 2010 حيث قتلوا شابين من القرية كانا يعملان في الأرض بالقرب من النبع دون تنسيق.. حاجج الجيش قائلا إنهم في البداية اعتقلوا الولدين، ثم قام أحدهما بمهاجمة الجنود.. الأمور أصبحت أكثر سوءاً بعد مقتل عائلة المستوطن في إيتمار (مارس 2011) لأن الجيش الإسرائيلي أوقف عملية التنسيق بالكامل، ولم يعد فلاح يستطيع الوصول إلى المنطقة. قبل ذلك، كنتُ قد زرعت شتلات زيتون جديدة ماتت كلها بسبب عدم الري. ومع خسارة الدخل المحتمل من زيت الزيتون، خسرت ما يزيد عن عشرة آلاف شيقل.."**

قال مزارع أخر من نبع عين الزرير، عطارة: "قبل حوالي سنة ذهبت مع صديق إلى قطعة أرض تخص قريباً لي بالقرب من النبع لجمع الحطب. ونحن في الطريق، ظهر لنا ضابط الأمن في مستوطنة عطيرت في سيارة الجيب، وسألنا عن سبب وجودنا هناك.

بعد دقائق وصلت مجموعة ما بين 40 إلى 50 مستوطناً، أحاطت بنا وبدأت في تهديدنا. أرغمونا على الجلوس بالقرب من النبع حوالي ساعة حتى وصلت سيارتا جيب للجيش. أخذنا الجنود إلى مركز الشرطة في مستوطنة غفعات زئيف، حيث تم التحقيق معنا وإطلاق سراحنا بعد بضع ساعات. في حين ما يزال بعض المزارعين من عطارة يستخدم النبع لري المحاصيل، تجنّب العديد من مزارعين آخرين القدوم إلى النبع قدر الإمكان خوفاً من حوادث مثل ما وقع لنا.."

وقال مزارع أخر من عين حرشة، المزرعة القبلية: **"أسكن في البيت الصغير قرب النبع. تملك عائلتي 70 دونماً من الأرض مزروعة بأشجار البرتقال والليمون، وكذلك خضروات مختلفة في دفيئات.**

في سبتمبر 2008 اعتدت مجموعة من المستوطنين جسديا على وجرحت ابن عمي (يبلغ من العمر 55 عاماً) وقد هرب منهم إلى بيتي، لكنهم لحقوا به ودخلوا البيت، وخربوا الأثاث وأشعلوا النار في البيت، الذي دُمر جزئياً".

وفي تقرير "أمنستي" حول سرقة "إسرائيل" مياه فلسطين تحت عنوان

متعطشون إلى العدل سلّطت منظمة العفو الدولية الضوء على وجه آخر لمعاناة الشعب الفلسطيني من الاحتلال الإسرائيلي ونذكر منها بعض الاستشهادات:

قال أحد هؤلاء المزارعين، ويُدعى محمود آدم، لمنظمة العفو الدولية: "**لقد أنفقنا كثيراً من الأموال، وكنا نبذل أقصى ما في وسعنا في هذا المشروع. فهذه أرض جيدة، وكان هذا المشروع مفيداً جداً. وقد فكرنا طويلاً في تقسيم الأرض وبناء الصهاريج بأفضل طريقة، لتحقيق الاستفادة القصوى من الأرض، وزرعنا أشجاراً لا تحتاج إلى مياه كثيرة... فحتى إذا لم تتوفر أمطار كافية في ذلك العام لملء الصهاريج، فإن المياه التي تم تجميعها كانت مفيدة للشجيرات النابتة، وكانت تنمو بشكل جيد... ولكنهم (جنود الجيش الإسرائيلي) هدموا كل شيء، فقد أخذوا يجوبون الأرض بالجرافات عدة مرات واقتلعوا كل الأشجار.. إنني أشعر بالألم في كل مرة أجيء فيها إلى هنا وأشاهد الدمار، فقد ضاع كل ما بنيناه. لماذا يُقْدم أي شخص على مثل هذا الدمار؟ وما النفع الذي يعود من جراء عمل كهذا؟**"

وفي قرية الحديدية، قالت إنعام بشارة، وهي أم لسبعة أطفال، لمنظمة العفو الدولية: "**نحن نعيش تحت أقسى الظروف، بلا ماء ولا كهرباء ولا أية خدمات. ولكن نقص المياه هو أكبر مشكلة. فالرجال يقضون معظم ساعات اليوم... (في الذهاب) لإحضار الماء، ولا يستطيعون إحضاره دائماً. ولكن ليس أمامنا خيار آخر، فنحن نحتاج إلى قليل من الماء للعيش ولإعاشة الأغنام . ومن دون ماء لا توجد حياة . لقد عزلنا الجيش الإسرائيلي عن جميع المناطق الأخرى.. العيش على هذا النحو ليس من اختيارنا، فقد كنا نتطلع أيضاً أن تكون لدينا بيوت جميلة وحدائق ومزارع، ولكن هذه الامتيازات مقصورة على المستوطنين الإسرائيليين.. أما نحن فمحرومون حتى من المرافق الأساسية.**"

أولا: أضرار أزمة المياه في الضفة الغربية

تقرّر تخصيص المياه بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في اتفاقيات أوسلو، والتي كان من المفروض أن تكون اتفاقيات مؤقتة ستُستبدل باتفاقية دائمة بعد خمس سنوات وتقرّر في هذه الاتفاقيات تقسيم المياه في الضفة الغربية في طبقة المياه الجوفية الجبلية، وهي مورد مشترك بين إسرائيل والفلسطينيين، وفق نسبة نحو 80% لصالح إسرائيل ونحو 20% لصالح الفلسطينيين وقد تقرّر هذا التحصيص المجحف – كما أسلفنا - لفترة خمس سنوات فقط.

كما ورد في الاتفاقيات أن يقوم الفلسطينيون بتطوير حفريات مياه مستقلة إضافة إلى تلك القائمة، إلا أنّ هذا التطوير لم يلقَ النجاح بسبب القيود التي فرضتها إسرائيل وبسبب الصعوبات التقنية، برغم المساعدات الدولية ويضطرّ الفلسطينيون اليوم لشراء كمية مياه مضاعفة عن تلك الواردة في الاتفاقيات من شركة مكوروت، ما يقارب ثلث مجمل المياه المتوافرة في الضفة.

ويتمثل التمييز اللاحق بالفلسطينيين في استغلال موارد المياه المشتركة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية أفضلَ تمثيل، في المعطيات المتعلقة باستهلاك المياه الخاصّة بالمجموعتين: فوفقًا لمعطيات سلطة المياه الفلسطينية، بلغ معدل استهلاك المياه للاحتياجات المنزلية والبلدية والصناعية في الضفة الغربية في العام 2011، نحو 73 لترًا للشخص يوميًا ووفقًا لمعطيات سلطة المياه الإسرائيلية، فإنّ معدّل استهلاك المياه في إسرائيل للاحتياجات المنزلية والبلدية (دون الصناعة) يبلغ أكثر من ضعفي ذلك: 183 لترًا للشخص يوميًا وفقًا لتوصيات منظمة الصحة العالمية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فإنّ الكمية الدنيا للمياه لتلبية الاستهلاك الأساسي للبشر هي 100 لتر للشخص يوميا. وتحوي هذه الكمية، باستثناء الاستهلاك المنزلي، المياه المتوافرة للمستشفيات والمدارس والمصالح التجارية والمؤسسات العامة الأخرى. إلا أنّ الاحتياجات في المنظومات البلدية

استهلاك المياه في إسرائيل، الضفة الغربية وقطاع غزة

العصرية أكبر من ذلك ويقدر مختصو مياه إسرائيليون وفلسطينيون أنّ الكمية اللازمة لمستوى حياة معقول تصل إلى نحو 150 لترًا للشخص يوميًا.

وفيما يتمتع الإسرائيليون بتدفق مياه من دون تقييد في كلّ مواسم السنة، فإنّ الفلسطينيين يتلقون مخصّصات ثابتة ومقيَّدة ولذلك فإنهم يعانون نقصًا دائمًا في المياه وتشتدّ هذه المشكلة في أشهر الصيف، حيث تضطرّ سلطات المياه الفلسطينية لتوجيه المياه للبلدات والأحياء المختلفة بالتناوب، وذلك من أجل ضمان توفير المياه بشكل ما لجميع المستهلكين، فيعاني السكان انقطاعات متواصلة للمياه. إلى جانب ذلك، فإنّ تيار المياه الضعيف يُصعّب من نقل المياه إلى مناطق مرتفعة أو نائية وينعكس النقص في المياه في كلّ المجالات الحيوية للبشر: الشرب والاغتسال والتنظيف والصناعة وريّ الحيوانات والمزروعات وكلّ هذه الأمور تحمل تبعات خطيرة على صحّة السكان، وعلى رفاهيتهم العامّة.

تنبع ضائقة المياه في الضفة الغربية، أيضًا، من البنى التحتية المنقوصة والقديمة والمعطوبة وتؤدّي التسرّبات من الأنابيب وسرقة المياه على نطاق واسع وغياب البنى التحتية في منطقة إلى ضياع نحو ثلث كميات المياه المتوفرة في الضفة الغربية.

وتبرز خطورة المشكلة بشكل خاص في قضاء طولكرم، حيث تتسرّب من الأنابيب هناك قرابة 36% من المياه ولا تصل إلى غايتها ويتعلق ترميم البُنى التحتية بالتبرّعات التي تقدّمها الدول الأجنبية وبالتعاون الإسرائيلي-الفلسطيني في منطقة C، وهو يستوجب تصديقًا إسرائيليًا في لجنة المياه المشتركة وتصاريحَ تصدرها الإدارة المدنية وتصعّب إسرائيل من الحصول على هذه التصاريح وتشترط إصدارها بموافقة الفلسطينيين على تصديق مشاريع في المستوطنات.

ثانيا: أضرار أزمة المياه في قطاع غزة

تشكل طبقة المياه الجوفية الشاطئية مصدرَ المياه الأساسيّ في قطاع غزة، وهي تعاني الضخّ الزائد للمياه قبل احتلال إسرائيل للقطاع عام 1967، الأمر الذي لم يتوقف حتى اليوم. اليوم، تضخّ سلطة المياه الفلسطينية في القطاع من هذه الطبقة الجوفية قرابة 180 مليون متر مكعب سنويًا، في حين يبلغ معدل امتلاء الطبقة الجوفية بالمياه -50 60 مليون متر مكعب سنويًا، فقط.

في أعقاب ذلك، يُخشى من تخطي نقطة اللا-عودة في كلّ ما يخص ترميم طبقة المياه الجوفية. المياه التي تُضخّ اليوم مالحة وملوّثة، ونحو 95% منها خطرة للشرب، ويضطرّ سكان القطاع لشراء مياه الشرب المُنقّاة وتقول تقديرات الأمم المتحدة إنّ مياه طبقة المياه الجوفية الشاطئية لن تكون صالحة للاستخدام البشري حتى عام 2016، ولذلك فهي

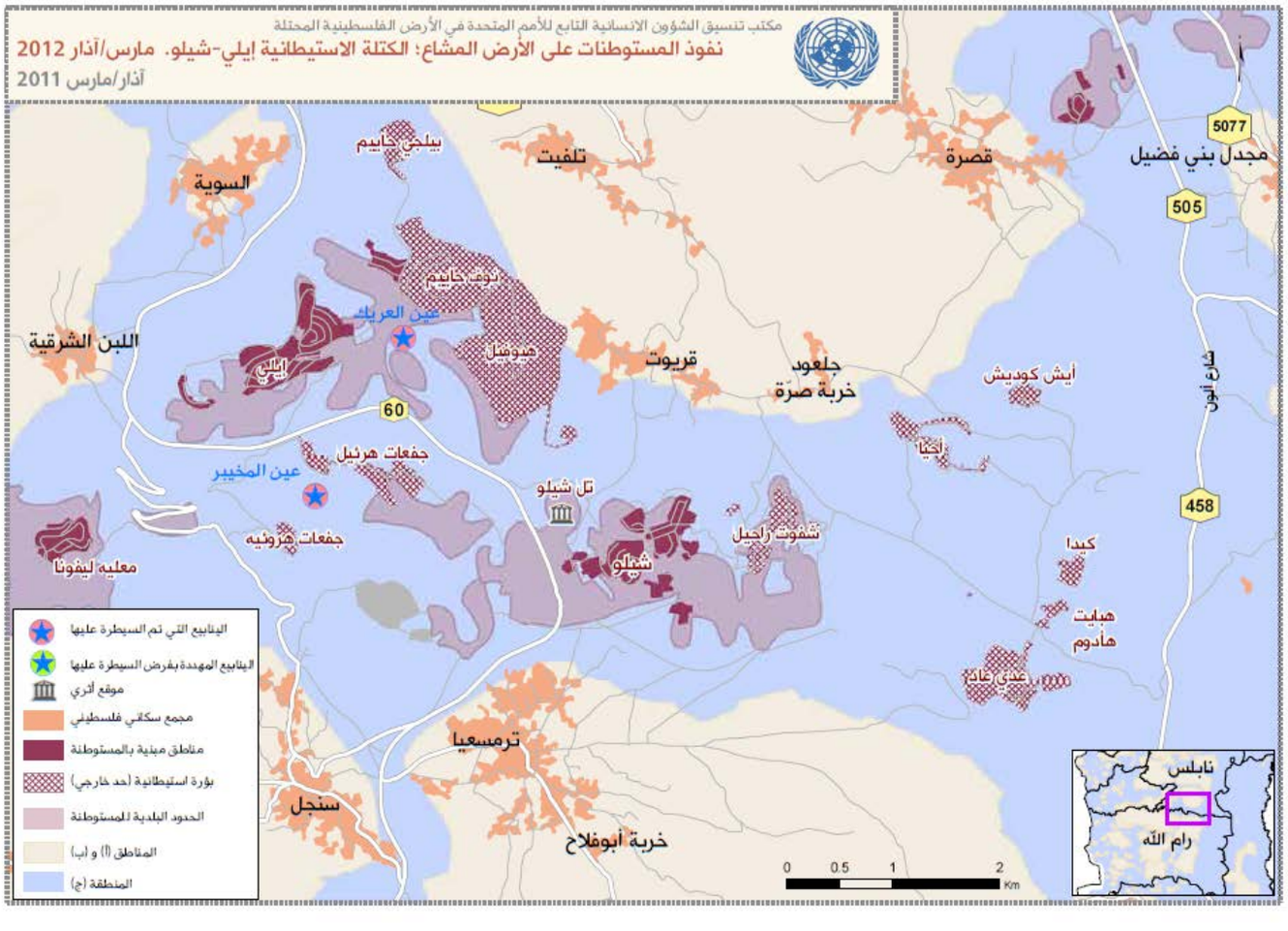

نموذج المستوطنات على أرض المشاع الكتل الاستيطانية أيلي سيلو من تقرير الأمم المتحدة مارس 2012

توصي بالتوقف تمامًا عن ضخّ المياه منها. وحتى مطلع عام 2014 لا توجد أيّ خطة عملية لبناء منشأة تحلية في القطاع أو أيّ بديل آخر لضخّ المياه من الطبقة الجوفية.

إلى جانب هذا، توجد في قطاع غزة مشكلة أخرى تتمثل في البنى التحتية القديمة والمعطوبة، حيث تبلغ نسبة التآكل في القطاع نحو 44%، وذلك وفق معطيات سلطة المياه الفلسطينية للعام 2011.

الحق بالمياه في القانون الدولي

الأمم المتحدة وتعزيز القانون الدولي للمياه

اعتمدت الأمم المتحدة على مقاربة حقوق الإنسان للتعاطي مع المياه، وهو ما يتب جلياً من خلال دراسة "قرارات" للجمعية العامة للأمم المتحدة، وجهود لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة.

فقد اتّخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطوات لا بأس بها في المجال المائي، إذ أصدرت قرارها رقم 292/64 بتاريخ 28 يوليو 2010 بخصوص حقوق المياه والصرف الصحي وأقرت فيه بأن الحق في الحصول على مياه شرب مأمونة ونقية والصرف الصحي حق من حقوق الإنسان، ولا بد منه للتمتع التام بالحياة وبجميع حقوق الإنسان.

وفي أيلول من العام نفسه أوضح مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أنّ الحق بالمياه والصرف الصحي مشتق من الحق في مستوى حياة لائق.

ومن هنا، فإنّ الحق في الحصول المياه والصحة العامة مثبّت في العهود والمواثيق الدولية التي تلتزم بها إسرائيل.

يجب التمييز من ناحية القانون الدوليّ بين واجبات إسرائيل كدولة محتلة تجاه السكان القابعين تحت سيطرتها، وبين الأحكام التي تسري على استخدام مصادر المياه المشتركة بين إسرائيل والفلسطينيين، والتي تُعتبر مياهًا دولية.

فتى فلسطيني يعبأ وعاء من الماء من عين للاستهلاك البيتي

إدارة مرافق مياه في مناطق محتلة

1. حظر تغيير التشريعات

البند 43 من اتفاقيات لاهاي الصادرة عام 1907 يحظر على الدولة المحتلة تغيير التشريعات التي كانت سارية قبل الاحتلال. الأوامر العسكرية التي أصدرتها إسرائيل في كلّ ما يخصّ موارد المياه وتوفيرها في المناطق المحتلة أدّت إلى إحداث تغيير كبير في المنظومة القانونية والمؤسساتية الخاصة بمرافق المياه.

وقد دمج هذا التغيير موارد المياه في المناطق المحتلة مع المنظومة القانونية والبيروقراطية الخاصة بإسرائيل وقيّد بشكل حقيقيّ قدرة الفلسطينيين على تطوير هذه الموارد.

2. استغلال غير قانونيّ لموارد المياه

البند 55 من اتفاقيات لاهاي يقيّد حق الدولة المحتلة في استغلال مصادر المياه في المنطقة المحتلة من أجل احتياجات عسكرية فقط، وحتى حين يتم ذلك يُحظر أن يتجاوز استخدامها للمياه الاستخدام الذي كان سائدًا لموارد المياه في المنطقة المحتلة في السابق.

وحتى عام 2012 كانت شركة مكوروت الإسرائيلية تُنتج من خلال عمليات الحفر التي تجريها في الضفة الغربية، وخصوصًا في منطقة غور الأردن، نحو 42.5 مليون متر مكعب سنويًا، وتبيع للفلسطينيين مياه بحجم نحو 50.2 مليون متر مكعب سنويًا. هذه العملية غير قانونية حيث أنها لا تستوفي المعايير المذكورة.

3. التمييز بين الفلسطينيين والمستوطنين

البند 27 من اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 يحظر على الدولة المحتلة التمييز بين سكان المنطقة الخاضعة للاحتلال.

توجد في المناطق المحتلة هوة سحيقة بين كميات المياه التي تُوفر

للمستوطنات وبين الكميات الموفرة للسكان الفلسطينيين، إلى جانب انتظام توفير المياه للمجموعتين وفيما يتمتع الإسرائيليون بضخّ مياه منتظم في كل ساعات اليوم وعلى طول أيام السنة، فإنّ الفلسطينيين في كلّ أرجاء الضفة الغربية يعانون انقطاعات متواصلة للمياه، تزداد كثافتها في أشهر الصيف.

حرب المياه

حروب المياه ليست مصطلحا جديدا لتفسير وضع خطر يهدد بتحول في مسار العلاقات الدولية في منطقة معينة أو عدة مناطق من الكرة الأرضية، ولكن وتيرة تكراره تصاعدت في السنوات الأخيرة مركزة على الاحتمالات القوية لوقوعه خاصة في المنطقة العربية، أو الجزء الأعظم من الشرق الأوسط الكبير، الذي يمتد من أفغانستان مرورا بالبوابة الشرقية للأمة العربية وسوريا وفلسطين وعبر مصر وشمال أفريقيا حتى سواحل المغرب على المحيط الأطلسي.

يقول الخبراء إن العالم سيشهد في القرن الحادي والعشرين صراعا على المياه العذبة يشبه إلى حد كبير وربما أكثر حدة من التطاحن على النفط، ويعتقدون أن أكثر من مليار نسمة في العالم قد يعانون من آثار نقص المياه خصوصا مع ازدياد حالات الجفاف وزيادة الطلب على المياه لذلك فليس من المستبعد أن تشهد كل من آسيا وأفريقيا حروبا هدفها السيطرة على مصادر المياه ينفخ فيها ويسعر لهيبها أصحاب المصالح والاحتكارات ومصاصو دماء الشعوب.

ما بعد نضوب النفط

تحدث الكاتب الأمريكي جول كولي في كتابه عن حرب المياه، حيث قال إن الشرق الأوسط بعد نضوب النفط سوف يشهد حروبا بسبب الصراع على المياه ذلك أن خطط التنمية في المنطقة سوف تعتمد على المياه فقط. كما تناول الكاتب الأمريكي توماس ستوفر نفس الموضوع في الندوة الدولية حول «إسرائيل والمياه العربية» والتي عقدت في عمان عام 1984، حيث اعتبر أن المياه العربية التي استولت عليها إسرائيل بعد حرب عام 1967 «غنائم حرب» حيث احتلت إسرائيل منابع نهر الأردن واليرموك، وبانياس، وأضاف قائلا: إن أطماع إسرائيل في المياه العربية هي جزء من مفهوم إسرائيلي متكامل لسياسة الموارد التي تشتمل أيضا على النفط والمعادن والسباق التجاري والحصول على الأيدي العاملة الرخيصة والموارد الاقتصادية الأخرى.

وتسلب إسرائيل حاليا مع نهاية سنة 2009 ما مقداره 600 مليون متر مكعب من مياه الضفة الغربية سنويا و 100 مليون متر مكعب سنويا من سوريا و 500 مليون متر مكعب من لبنان وبذلك يصبح مجموع ما تستولي عليه إسرائيل سنويا من المياه العربية بعد عام 1967 ما يقدر بـ 1200 مليون متر مكعب.

ومن المتعارف عليه ان اسرائيل تضع في أولوياتها استثمار مياهها بشكل منهجي وعلمي، وتتطلع الى الحصول على المزيد منها من انهر البلدان العربية المجاورة: النيل في مصر، واليرموك وروافد الأردن في سوريا والأردن، والليطاني وروافد الأردن في لبنان.

وتنوي اسرائيل الافادة من مياه اليرموك والمياه اللبنانية لري ما تسميه «ايهود والسامرة» وتوليد الطاقة الكهربائية على أساس تفسيرها الخاص للحقوق حسب القانون الدولي.

رغم ان نهر الليطاني هو من الأنهر القليلة في الشرق الأوسط الذي ينبع ويجري ويصب في البحر ضمن أراضي دولة واحدة هي الدولة اللبنانية، ويعتبر من منظار القانون الدولي بأنه نهر لبناني مئة بالمائة.

من المفيد ان نذكر في هذا المجال ان الحروب التي قامت بها اسرائيل بعد عام 1948 رمت في جوانبها الرئيسية الى السيطرة على منابع المياه العربية، وكل المشاريع لاقامة دولة اسرائيل في ارض فلسطين تضمنت مخططات لكيفية الحصول على المياه.

ففي عام 1885 ركز تيودور هرتزل في مذكراته على ضرورة ضم جنوب لبنان وجبل الشيخ. وفي عام 1947 نصح (ديفيد بن غوريون) في كتابه "ارض اسرائيل" ان تشمل منابع نهر الاردن والليطاني وثلوج جبل الشيخ واليرموك.

وفي عام 1955 أكد:

"ان اليهود يخوضون مع العرب معركة المياه. وعلى نتائج هذه المعركة يتوقف مستقبل اسرائيل".

وأضاف في عام 1967 في رسالة الى الرئيس الفرنسي (شارل ديغول):

"أمنيتي في المستقبل ان يصبح الليطاني حدود إسرائيل الشمالية".

الأزمة

في سنة 1999 جاء في تقرير لمنظمة اليونسكو أن الوطن العربي سوف تجتاحه أزمة مياه حادة بعد حلول العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مما سوف ينعكس على الإمدادات الغذائية وينعكس سلبا على الإنتاج الصناعي وهذا يعتبره الخبراء أخطر مأزق تاريخي تواجهه الأمة العربية.

خلال سنة 1992 ذكرت الوفود المشاركة في مؤتمر المياه والبيئة الذي عقد في مدينة دبلن أن الدول العربية هي الأكثر تعرضا لخطر النزاعات والصراعات حول المياه، وقال الوفد الأمريكي الذي شارك في المؤتمر ان أنهار النيل والفرات والأردن سوف تكون حلبة لصراعات دموية حقيقية في المستقبل، وذكر الوفد الأمريكي أيضا أن المياه تستخدم كأدوات وكأهداف للحرب.

في سنة 1987 كتبت صحيفة لوس أنجلس تايمز ما يلي: إن كلا من إسرائيل والعرب سيواجهان نقصا حادا في المياه

قبل نهاية القرن العشرين أو بداية القرن الحادي والعشرين وسيضطر الطرفان للتعاون أو خوض غمار حرب سببها عدم الاتفاق على تقاسم المياه بالطريقة التي ترضي إسرائيل.

وتشير التقارير الدولية أن موارد المياه المتاحة لكل فرد في العالم سوف تتقلص بنسبة لا تقل عن 50% خلال الفترة الواقعة بين عامي 2000 – 2025 وتكمن الخطورة عند معرفة أن نسبة الاستهلاك العالمي للمياه تزداد بمعدل 8.4% سنوياً. وفي خضم هذا الواقع العالمي الذي يعاني من مشكلة نقص حاد في الوضع المائي، أصبح تقاسم مصادر المياه ضرورياً أكثر فأكثر، وصعباً بفعل تنوع الحاجات والاستخدامات واللاعبين. وفي ظل التقارير والدراسات التي تشير إلى أن القرن الحالي سيشهد حروباً داخلية وخارجية للسيطرة على المياه مثلما شهد القرن الماضي حروباً على النفط، وتبدو المياه رهاناً استراتيجياً تدخل في صميم الأمن القومي لأي بلد سواء على الصعيد السياسي، الاستراتيجي، الاقتصادي الاجتماعي.

فالماء، سيكون على الأرجح مصدر الاضطرابات السياسية والاجتماعية، لا بل الحروب في الشرق الأوسط خلال السنوات العشرين المقبلة. وحسب متخصصين وخبراء، فإن احتياطيات المياه الجوفية تشكل مورداً محدوداً يتم استغلاله على نحو يفوق قدرته على تجديد نفسه، لكن بعد استنزاف تلك المياه، لا بد من حفر آبار عميقة، علما بأن المياه عندها ستصبح أقل عذوبة.
على صعيد عالمنا العربي معظم مصادر المياه العربية تنبع من مصادر غير عربية مما يجعل الأمني القومي العربي قابلاً للاختراق من قبل كثير من الدول منها على سبيل المثال تركيا، أثيوبيا، (إسرائيل). وكثيراً ما يتم استخدام المياه كسلاح تهديد ضد العرب والضغط عليهم وهو ما حدث فعلاً عام 1998 بالضغط التركي على سوريا، وكما حدث أيضاً بين مصر وأثيوبيا ولكن يبقى الأمر أكثر تعقيداً على مستوى الصراع العربي الإسرائيلي.
ووفقاً للبنك الدولي، يستهلك الإسرائيليون نسبة مياه تفوق تلك التي يستعملها الفلسطينيون بأربعة أضعاف، لكن تصر الحكومة الإسرائيلية على أن الرقم الصحيح يبلغ نصف ذلك. من جهتها، اتهمت منظمة العفو الدولية (إسرائيل) بإهمال حاجات الفلسطينيين إلى الماء من خلال تطبيق سياسات عنصرية وقمعية. لكن (إسرائيل) تصر على أنها تنفّذ واجباتها على أكمل وجه بموجب اتفاقات أوسلو.

تدخل مسألة المياه بالنسبة إلى (إسرائيل) في صميم الأمن القومي، بل هي مسألة وجود بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وتحاول (إسرائيل) من خلال هذا الوضع المعقد أن تأخذ المياه كنموذج ح في بحث جديد نشرته الجمعية الأمريكية لأعمال المياه (اختصارًا AWWA) أشارت فيه أن ندرة المياه المرتبطة بتغيّر المناخ تُشكل مشكلة عالمية، تلعب دورًا مباشرًا في تفاقم الصراعات الكبرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويتابع التقرير بقوله إن مدنًا عديدة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب أسيا يواجهون انخفاضًا مستمرًا في نصيب الفرد الواحد من المياه، وهذا يؤثر بدوره على إنتاج الأغذية وتضاؤل المناطق الحضرية وحتى على توليد الطاقة في جميع أنحاء العالم.
كما جاء في البحث الذي نُشر في مجلة الجمعية هذا الشهر، تقييم لحالة الأدبيات العلمية حول ندرة المياه في جميع المناطق الرئيسية في العالم، أعده خبير إدارة المياه الأمريكي روجر باتريك، وخلص التقييم إلى أن حالة نقص المياه المحلية تُنتج الآن آثارًا عالمية، ومن أمثلة هذه العولمة هي حالة عدم الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط، التي تهدد بالتفشي نحو بلدان أخرى، نتيجة لزيادة الترابط العالمي في ندرة المياه على المستويات المحلية والإقليمية.

أسباب مباشرة للحروب

أشار تقرير صادر عن الأمم المتحدة تحت عنوان "المياه في عالم متغير" إلى أنه بحلول عام 2030 سيعيش نصف سكان العالم في مناطق شحيحة بالمياه، متضمنين ما بين 75 مليون نسمة إلى 250 مليون نسمة في إفريقيا وحدها، بالإضافة إلى أن شح المياه في المناطق الجافة وشبه الجافة سيؤدي إلى نزوح ما بين 24 مليون نسمة إلى 700 مليون نسمة، وذلك نظراً لتعرض موارد المياه للجفاف والنضوب، ما سيخلق أزمة عالمية لكل إنسان على وجه الأرض، في حين يواجه حالياً ما يقارب مليار فرد، أي سدس سكان العالم، نقصاً شديداً في المياه بشكل يومي، وبالأخص في المناطق الكثيفة سكانياً، إذ ستستهلك كميات كبيرة من المياه، الأمر الذي سيؤدي إلى نضوب الإمدادات في غضون 20 عاماً.

كما تتوقع دراسات الامم المتحدة ان تعاني 30 دولة من "ندرة المياه" في 2025 ارتفاعا من 20 في 1990، و18 من هذه الدول في الشرق الاوسط وشمال افريقيا وأضيفت مصر وليبيا الى القائمة التي أعدت عام 1990 وتضم ايضا اسرائيل والصومال، وتعني ندرة المياه ألا يتاح للفرد سوى 1000 متر مكعب او اقل من المياه سنوي.

وقد بدأت تقرع طبول الحرب – بسبب المياه – في أكثر من مكان, فلقد أصبحت إسرائيل – مثلما عرضنا في قضية هذا العدد - تستحوذ بالقوة على النصيب الأكبر من المياه العربية المتدفقة من نهر الأردن ونهر الليطاني وبحيرة طبرية.
أن تأمين مصادر وفيرة من المياه ، كان ولايزال هدف استراتيجي للدولة العبرية، وهناك حراك إسرائيلي في القارة الأفريقية . وتحديداً مع دولة أثيوبيا أحد أهم منابع نهر النيل بإقامة سدود كهرومائية وتخزين المياه .ما يتطلبمضاعفه الجهود والتحرك العاجل لمواجهة هذه التهديدات الاسرائيلية.

"سلطات الاحتلال الاسرائيلي لا تلتزم بالاتفاقات المجحفة بالحقوق المائية الفلسطينية بموجب اوسلو"
شهادة البنك الدولي

قبل عام 1967، قامت إسرائيل بتطوير مصادر المياه التي تمكنت من الوصول إليها، وأنشأت شركة مياه وطنية تدعى مكيروت التي نقلت المياه من المصادر القائمة إلى مراكز الطلب المختلفة مثل العاملين في الزراعة والبلديات والصناعة.

وبعد حرب عام 1967، سيطرت إسرائيل على مصادر المياه الواقعة في الضفة الغربية، وأقامت الآبار في جميع أنحائها، آما أنشأت إسرائيل شبكة تزويد للمياه تخدم المستوطنات المرتبطة مع شبكة مكيروت.

وقد تمّ إلغاء حقوق الفلسطينيين في المياه بما في ذلك حقوقهم في مياه نهر الأردن. وتقدّر المياه التي تزودها شركة مكيروت إلى المستوطنات بحوالي 75 مليون متر مكعب، منها 44 مليون متر مكعب يتم استخراجها من أبار تسيطر عليها إسرائيل أو المستوطنون داخل أراضي الضفة الغربية.

إن ترتيبات المياه بموجب اتفاقية أوسلو الثانية في عام 1995، احتوت المادة (40) من اتفاقية أوسلو الثانية على شروط تتعلق بالمياه ومياه الصرف الصحي والتي اعترفت بحقوق الفلسطينيين في المياه، وأعادت بعض مصادر المياه الوقعة في الضفة الغربية والخدمات إلى مسئولية السلطة الفلسطينية.

وبالرغم من أن المادة (40) من الاتفاقية تنص أساساً على أن:

- وضع ترتيبات للحكم تستمر لمدة خمس سنوات، من أهمها إنشاء لجنة مياه مشتركة للإشراف على إدارة المياه الجوفية، على أن تستند القرارات المتخذة إلى موافقة الطرفين.
- تخصيص كميات محددة من المياه الجوفية الواقعة في المنطقتين إلى كل طرف – كانت الحصة المخصصة إلى الضفة الغربية الفلسطينية حوالي ربع الحصة المخصصة إلى إسرائيل والمستوطنات.
- إمداد الضفة الغربية بكميات مياه إضافية من آبار جديدة وشركة مكيروت الإسرائيلية.
- كان من المفروض تخصيص حوالي 28,6 مليون متر مكعب من المياه من أجل تلبية الاحتياجات الفلسطينية العاجلة.

وحول الوضع الراهن لواقع المياه بالأرض الفلسطينية المحتلة أصدر البنك الدولي تقريراً عنوان

Report No. 47657-GZ / WEST BANK AND GAZA ASSESSMENT OF RESTRICTIONS ON PALESTINIAN WATER SECTOR DEVELOPMENT

"تقييم العقبات التي تواجه تطوير قطاع المياه الفلسطيني"

وهذا أول تقرير يُصدره البنك الدولي حول قضية المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويشير التقرير إلى اعتماد الضفة الغربية وقطاع غزة على مصادر المياه المشتركة، والتي غالباً ما يسيطر عليها الإسرائيليون، اعتماداً كاملاً.

كما يتوصل التقرير إلى نتيجة مفادها أن قوانين منظومة الحكم المشترك وتوزيع حصص المياه التي تأسست بموجب اتفاقية أوسلو المرحلية لعام 1995 – وهي ما تزال سارية المفعول حتى هذا اليوم – لا تلبي احتياجات الشعب الفلسطيني.

ونظراً لانعدام التوازن في القوة والقدرات وامتلاك المعلومات بين الطرفين، نتج عن تطبيقات وقوانين منظومة الحكم المحلي قيوداً منهجية وصارمة أعاقت تطوير مصادر المياه الفلسطينية، واستخدامات المياه، وإدارة المياه العادمة.

علاوة على ذلك، ومنذ عام 2000، فرض الإسرائيليون قيوداً على حرية الحركة والتنقل تتمثل في عوائق جغرافية وأيضاً في منع الفلسطينيين من ممارسة حقهم في صنع القرار، مما أدى إلى إضعاف فرص الوصول إلى مصادر المياه، وتطوير البنية التحتية، وعمليات استخدام المياه.

الأمر الذي يعني أن شح المياه الطبيعي إذ يجسد أزمة حقيقية تستدعي حلولاً بتضافر الجهود، إلا أن الاحتلال يفاقم من هذه الأزمة ويضاعف خطورتها ويجعل منها تهديدا للحياة ولفرص السلام.

المصادر والمراجع

1. Occupied Palestinian territory Consolidated Appeal, UN Agencies 2008: http://www.ochaopt.org/documents/CAP_2008_oPt_VOL1_SCREEN.pdf
2. WHO Technical Note No 9 - Minimum water quantity needed for domestic use in emergencies http://wedc.lboro.ac.uk/resources/who_notes/WHO_TN_09_How_much_water_is_needed.pdf
3. http://www.undp.ps/en/focusareas/engenv/engenv.html
4. http://www.kibbutz.co.il/kibbutzhotels/kalia.htm
5. http://www.amana.co.il/Index.asp?ArticleID=249&CategoryID=100
6. http://go.ariel.muni.il/ariel/en/index.php?option=com_expose&Itemid=55
7. New age of water wars portends 'bleak future': http://www.middleeasteye.net/columns/new-age-water-wars-portends-bleak-future-804130903
8. Global Water Security INTELLIGENCE COMMUNITY ASSESSMENT ICA 2012-08, 2 February 2012.
9. Natural Resources in 2020, 2030,and 2040: Implications for the United States NATIONAL INTELLIGENCE COUNCIL REPORT NICR 2013-05, 25 July.
10. Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development , the World Bank, April 232009,p. 11.
11. Haddadin, M, J. 2001. Diplomacy on the Jordan: International Conflict and Negotiated Resolution. Norwell, Mass., Kluwer Academic.
12. Hays, J. B. 1948. TVA on the Jordan: Proposal for Irrigation and Hydro-Electric Development in Palestine. Washington D.C., Public Affairs Press.
13. Ionedis, M. G. 1937. Report on the Water Resources of Transjordan and their Development. Published on behalf of the Emirate of Transjordan by the Crown Agents for the Colonies. See also M. G. Ionedis (1953) The disputed waters of Jordan, Middle East Journal, Vol. 7, No. 2, p. 155.
14. Kally, E. and Fishelson, G. 1993. Water and Peace: Water Resources and the Arab–Israeli Peace Process. Westport, Conn., and London, Praeger.
15. Lowdermilk, W. C. 1944. Palestine: Land of Promise. New York and London: Harper.
16. Lowi, M. 1993. Water and Power: The Politics of a Scarce Resource in the Jordan River Basin. Cambridge, UK, New York, and Melbourne, Australia, Cambridge University Press.
17. Murdoch MacDonald and Partners. 1951. Report on the Proposed Extension of Irrigation in the Jordan Valley. London, U.K.
18. Nimrod, Y. 1965. The Jordan: Angry Waters. New Outlook, Vol. 8, No. 5 (July/August).
19. Naff, T. and Matson, R. C. 1984. Water in the Middle East, Conflict or Cooperation. Boulder, Colo., Westview.
20. Stevens, G. 1965. Jordan River Partition. Hoover Institution Studies, p.17.
21. Zafrir Rinat, "Settlers make water sources a tourist Ha'aretz, 22 ,"site and bar Palestinians from entering November 2010 Karni Eldad and Shlomo Bashan, Yesha its Fun –A guide to the good life in Judea and Samaria, 2011.
22. Human Rights Watch, Separate and Unequal, Israel's Discriminatory Treatment of Palestinians in the .Occupied Palestinian Territories, December 2010.
23. UNITED NATIO NS Office for the Coordination of Humanitarian Affairs occupied Palestinian territory Special focus March 2012.
24. The Water Issue in the West Bank and Gaza , Israeli Ministry of Foreign Affairs, June 1999: http://www.mfa.gov.il/MFA/Peace+Process/Guide+to+the+Peace+Process/The+Water+Issue+in+the+West+Bank+and+Gaza.htm
25. منظمة العفو الدولية أكتوبر/تشـرين الأول 2009، وثيقة رقم: MDE 15 / 027/ 2009

26. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يونيو/حزيران 2007: (نوعية المياه في قطاع غزة، على وجه الخصوص، بالغة السوء، لدرجة أن سبعة بالمئة فقط من إمدادات المياه المخصصة للاستخدامات المنزلية هي التي تتماشى مع المعايير العالمية ومعايير "منظمة الصحة العالمية"):
http://www.undp.ps/en/focusareas/engenv/engenv.html

27. الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني المرحلي بخصوص الضفة الغربية وقطاع غزة، الجدول الملحق بالبند 40 والبيانات المتعلقة بالمخزون المائي مسقاة من:
http://www.mfa.gov.il/mfa/foreignpolicy/peace/guide/pages/the%20israeli-palestinian%20interim%20agreement%20-%20annex%20iii.aspx#sch-10

28. وزارة حماية البيئة الإسرائيلية:
http://www.sviva.gov.il/Enviroment/bin/en.jsp?enPage=e_BlankPage&enDisplay=view&enDispWhat=Zone&enDispWho=Lake_Kinneret&enZone=Lake_Kinneret

29. مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي:
http://www.cbs.gov.il/shnaton60/st21_05.pdf
http://www.cbs.gov.il/publications/haklaut07/pdf/t11a.pdf

30. المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، ديسمبر
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_.2008settler_vilonce_special_focus_2008_12_18_arabicpdf

31. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم إلى "المجلس الاقتصادي والاجتماعي" بالأمم المتحدة، 7 يوليو 1992 :
UN Secretary-General report to the UN Economic and Social Council, 7 July 1992:
http://unispal.un.org/UNISPAL.nsf/361eea1cc08301c485256cf600606959/b67f568df563

32. איתי אלבאום מעיינות נוצר מחדש" מקור ראשון בספטמבר 15 בספטמבר 2011 - إيتي إلباوم "مجددو الينابيع" مكور ريشون 15 أيلول سبتمبر 2011

33. מירון רפופורט במקרה המשפט מגלה אדמות איך ", מתנחלים שלא כדין לתפוס בגדה המערבית הארץ 17 במרץ 2012 - ميرون رابوبورت دعوى قضائية تكشف كيف يستولى المستوطنين على الأراضي على الضفة الغربية بشكل غير قانوني 17 مارس 2012 .

34. תקציב מפורט של מועצת בנימין קטאר (الموازنة المفصلة لمجلس بنيامين القطري):
http://www.binyamin.org.il/_UploadsdbsAttachedFiles

35. من المستفيد، الثمرة المحرمة: صناعة النبيذ الإسرائيلية والاحتلال، نيسان أبريل 2011:
http://www.whoprofits.org/articlefilesWhoProfits-IsraeliWines.pdf

36. نبذة حول مصادر المياه في فمسطين، يونيو 2011:
http://pwa.ps/userfiles/file/pdfs/%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%87%20%D9%81%D9%8A%20%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%20%D9%86%D9%87%D-8%A7%D8%A6%D9%8A8-2011.pdf

37. نبذة حول المياه الجوفية وكيفية تشكيلها وتواجدها من خلال الدورة المائية في الطبيعة:
http://pwa.ps/userfiles/file/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%87%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%A9.pdf

38. أزمة المياه في غزة: مستقبل مرهون بحلول مستدامة:
http://pwa.ps/userfiles/file/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D9%81%201/Fact%20Sheet%20Arabic.pdf

39. الخطة الاستراتيجية لسلطة المياه:
http://pwa.ps/userfiles/file/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%20%D9%88%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A7%D8%AA/book-let%20final.pdf

إسرائيل تحول وادي قانا الفلسطيني شمال غرب الضفة لمَعلم سياحي

تواجه منطقة وادي قانا في محافظة سلفيت شمال الضفة الغربية مخططات إسرائيلية للاستيلاء عليها.

وتعرف المنطقة بوفرة المياه وتنوع الطبيعة كهبة ربانية. لكن سلطة حماية الطبيعة الإسرائيلية بالتعاون مع وزارة السياحة تعملان سوياً على ترسيم معالم جديدة للوادي لإدراجه ضمن المناطق السياحية الإسرائيلية وعكفت سلطة حماية الطبيعة الإسرائيلية على نصب مقاعد سياحية ويافطات إرشادية للمستوطنين الراغبين في قضاء يوم إجازة ترفيهي في المنطقة، وكذلك ترسيم ممر للدراجات الهوائية.

وأشار تقرير أعده الباحث البيئي رائد موقدي لصالح مركز العمل التنموي «معا» الى أن تلك الخطوة لن تمس فقط المزارعين في منطقة الوادي عبر تقييد حركتهم وتنقلهم بل ستعمل على تقنين المساحات المستغلة زراعيا ومنع استغلال السواد الأعظم من تلك الأراضي من قبل المزارعين عبر مشروع ما يعرف بترميم منطقة وادي قانا الذي كانت بدايته عام 2010 وتبنته مستعمرة كارني شمرون ووزارة البيئة الإسرائيلية وسلطة حماية الطبيعة، بالإضافة إلى الإدارة المدنية التابعة للاحتلال ضمن ميزانية تزيد عن تسعة ملايين شيقل.

وحظي ذلك المشروع بالدعم المطلق من حكومة الاحتلال، ودعت الأخيرة الى إغراق المنطقة بالتجمعات الاستيطانية بالتزامن مع تحويل مساحات شاسعة هناك الى مناطق خضراء ومناطق سياحية إسرائيلية دون الالتفات الى حق المزارع الفلسطيني في ممارسة مهنته بأمان وحرية، خاصة أن ذلك المشروع يتضمن شق طرق جديدة لربط المستعمرات في منطقة الوادي بحيث يمر قسم كبير منها بين المزارع الفلسطينية، بالإضافة إلى إلغاء طرق فلسطينية قائمة وتغيير معالم المنطقة بالكامل الى حين توفر الوقت المناسب لضم تلك المناطق إلى دولة الاحتلال.

ويوجد في منطقة واد قانا العديد من العيون دائمة الجريان وهي «عين حية وعين الفوارة وعين البصة وعين الجوزة وعين المعاصر» .وتعتبر أراضيها من أخصب أراضي فلسطين التاريخية حيث تمتاز المنطقة بوفرة التنوع البيئي هناك ومعظم أراضي الوادي مملوكة لمزارعين من بلدة دير إستيا. وبعد احتلال فلسطين عام 1967 بنيت ست مستعمرات إسرائيلية تحيط بالوادي من جميع الجهات وهي: كارني شمرون وعمانوئيل ورفافا وياكير ونوفيم ومعاليه شمرون.

خلال السنوات الخمس الماضية أقدم جيش الاحتلال على اقتلاع وتدمير ما يزيد عن 3000 غرسة زيتون وحمضيات وإتلاف عشرات الأمتار من الأسيجة بحجة أنها تعارض النظام البيئي للمنطقة بصفتها محمية طبيعية. وأخذ الاحتلال على عاتقه ملاحقة المزارعين وفرض قيودٍ على تحركاتهم تحت ذرائع أمنية كذلك تم تدمير القنوات المائية التي كان يستخدمها المزارعون عبر تحويل مياه الينابيع الى أراضيهم الزراعية، في حين أطلق العنان للمستعمرين في التجوال في المنطقة وتدمير ما يمكن تدميره بغية توسعة المستعمرات القائمة والطرق الالتفافية المؤدية لها.